

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي الأغواط
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر مالية وتجارة دولية

دور عصنة السياسة الجمركية على أداء التجارة الخارجية الجزائرية
دراسة تحليلية الجزائر (2019-2025)

إشراف الاستاذ:

- جوبر لمين

إعداد الطالب:

- رزوق أبو بكر عز الدين

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
الياس بن دحام	استاذ محاضر ا	رئيسا
جوبر لمين	أستاذ محاضر ا	مشرفا ومقررا
خالد بوخلخال	استاذ محاضر ب	مناقشا

السنة الجامعية 2024 - 2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لكل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل (جوبر لمين) الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل، فكان لتوجيهاته السديدة ونصائحه القيمة الأثر البالغ في إرشادي وتذليل الصعوبات التي واجهتني.

كما لا يفوتني أن أشكر أساتذتي الأفاضل في الكلية على ما قدموه لي من علم ومعرفة طوال سنوات دراستي، فقد كانوا خير معين لي في رحلة التحصيل العلمي.

ولا أنسى أن أشكر زملائي وأصدقائي الذين رافقوني في هذه الرحلة، فقد كانوا بمثابة العائلة التي شاركتني الصعاب والمحطات السعيدة على حد سواء.

كما أتوجه بالشكر الخاص إلى كل من ساعدني ومد لي يد العون في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإتمام هذا العمل. لكم جميعاً مني خالص الشكر والتقدير على ما قدمتموه لي من دعم ومساندة، فأنتم جميعاً كنتم السبب في نجاحي وتفوقي. أسأل الله أن يجزيكم عني خير الجزاء.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

« وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا »

الى من ربّتي فأحسنّت وعلمتني فنفعت اليك اهدي

شيئا من جزيل عطاءك وكثير نعمائك

الى الوالدين الكريمين

الى اخواتي الاعزاء والى كل الاهل والاصدقاء

الى كل من عرفتهم خلال مشواري الدراسي

الى كل من يعرفني وأعرفهم

" اهديكم هذا العمل المتواضع "

فهرس

المحتويات

.....	
.....	شكر و عرفان
.....	إهداء
.....	ب
.....	فهرس
.....	Error! Bookmark not defined.
.....	المحتويات
.....	Error! Bookmark not defined.
.....	الملخص
.....	Error! Bookmark not defined.
.....	ملخص الدراسة:
.....	ل
.....	أ
.....	مقدمة
.....	الفصل الأول
.....	1
.....	الإطار النظري للدراسة
.....	2
.....	التجارة الخارجية وقطاع الجمارك في الجزائر
.....	4
.....	تمهيد
.....	8
.....	المبحث الأول: قطاع الجمارك في الجزائر
.....	9
.....	المطلب الأول: نبذة عن الجمارك الجزائرية
.....	9
.....	المطلب الثاني: مهام إدارة الجمارك :
.....	11
.....	المطلب الثالث :الوسائل الأساسية لإدارة الجمارك:
.....	17
.....	المبحث الثاني: ماهية التجارة الخارجية
.....	20
.....	المطلب الأول : تعريف التجارة الخارجية وأهميتها
.....	20
.....	المطلب الثاني : أهداف التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها
.....	25
.....	المطلب الثالث :سياسات التجارة الخارجية واطرافها
.....	27

37.....	خلاصة الفصل:
38.....	الفصل الثاني.....
38.....	الاطار التطبيقي دراسة تحليلية.....
39.....	تمهيد :
40.....	المبحث الأول: عصرنة قطاع الجمارك.....
40.....	المطلب الأول: الإصلاحات التشريعية في قطاع الجمارك.....
42.....	المطلب الثاني: الإصلاحات التنظيمية والإدارية.....
47.....	المطلب الثالث: الإصلاحات التقنية والتكنولوجية.....
53.....	المبحث الثاني: أثر عصرنة الجمارك على التجارة الخارجية الجزائرية.....
54.....	المطلب الأول: انعكاسات العصرنة على الصادرات.....
59.....	المطلب الثاني: انعكاسات العصرنة على الواردات.....
63.....	المطلب الثالث: أثر عصرنه قطاع الجمارك على تطور التجارة الخارجية بالجزائر.....
74.....	الخاتمة.....
79.....	
79.....	قائمة المراجع.....

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العصرنة والتحولت الرقمية في إدارة الجمارك الجزائرية واثرها في ترقية وتسهيل التجارة الخارجية من خلال إدخال الخدمات الرقمية المختلفة ، وإن التزايد المستمر والمتسارع في حجم التجارة الخارجية فرض على الجزائر السعي نحو تطبيق الرقمنة وإحداث تغييرات جذرية لإرساء نظام معلوماتي جديد في الجمارك الجزائرية والذي هو قيد العمل في الوقت الحالي .

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها التحولات الرقمية التي لها اثر هام في ترقية التجارة الخارجية، إضفاء طابع الشفافية في المعاملات الجمركية بشكل سريع ومنظم وخالي من التعقيدات البيروقراطية .

الكلمات المفتاحية : الجمارك الجزائرية، رقمنة الجمارك، التجارة الخارجية، عصرنة الإدارة الجمركية

Résumé

Cette étude vise à mettre en lumière la modernisation et les transformations numériques au sein de l'administration douanière algérienne ainsi que leur rôle dans la promotion et la facilitation du commerce extérieur à travers l'introduction de divers services numériques.

L'augmentation continue et rapide du volume du commerce extérieur a contraint l'Algérie à s'orienter vers la numérisation et à engager des changements profonds en vue de l'établissement d'un nouveau système d'information au niveau des douanes algériennes, actuellement en cours d'exploitation.

L'étude a abouti à plusieurs résultats, dont le plus important est que les transformations numériques joueront un rôle essentiel dans l'amélioration de l'efficacité du commerce extérieur et dans la facilitation de procédures douanières rapides, organisées et libérées de toute lourdeur bureaucratique.

Mots-clés : Douanes algériennes, numérisation des douanes, commerce extérieur, modernisation de l'administration douanière.

مقدمة

مقدمة

في ظل الصراعات الجيوسياسية والاقتصادية بين التكتلات العالمية اليوم وبين عملاقة الدول حول السيطرة على الواقع الاقتصادي الذي ينطلق أساسا من قطاع التجارة الخارجية الذي يعد من أهم الركائز التي يبنى عليها اقتصاد الدولة، فهو الذي يتيح لها المجال للحصول على العملة الصعبة من خلال عمليات التبادل مع العالم الخارجي في إطار التبادلات التجارية في صورة الاستيراد والتصدير، فالتجارة الخارجية عبارة عن جسر للتعامل مع دول العالم بما فيها الدول النامية التي أدركت الدور الفعال الذي تلعبه هذه الأخيرة في تقويم اقتصاداتها الوطنية.

في الوقت الذي أثبتت فيه تجربة الدول المغلقة على العالم الخارجي فشلها الذريع والمتواصل في مسيرتها التنموية، لتعذرها الحصول على السلع والخدمات التي تعتمد عليها نسبيا في إنتاجها المحلي من جهة وتدهور معدل تبادلها التجاري في أغلب الأحيان من جهة أخرى، مما استوجب عليها إعادة النظر في سياستها الاقتصادية بالانفتاح على العالم الخارجي بغية إيجاد موقع مناسب لها في ظل العولمة.

والجزائر كغيرها من الدول وفي ظل السياسة الجديدة التي انتهجت في السنوات الأخيرة التي تسعى من خلالها لنهوض بهذا القطاع وترقيته وتنويعه وإزالة كل المعوقات التي من شأنها عرقلة سير العمليات التجارية، من انتقال السلع عبر الحدود بين الدول ولذا كان لزاما على السلطات الجزائرية التركيز على جانب الخدمات اللوجستية المرافقة للمبادلات التجارية من نقل، تأمين وجمركة وذلك بإنشاء هيئات مختصة ووضع قوانين وتشريعات تدعم أداء التجارة الخارجية وتسهل عمليات انسياب السلع دخولا وخروجا.

وفي ذات السياق فقد رأت الجزائر خصوصا في الآونة الأخيرة أنه من الضروري إعادة النظر في بعض الإصلاحات التي تقوم بها لكي تتأقلم مع الأوضاع الاقتصادية الخارجية التي تتغير يوما بعد يوم في ظل تنامي الصراع الاقتصادي في العالم وبعض الحروب هنا وهناك ذات التأثير المباشر على الاقتصاد العالمي ومن بين هذه الإصلاحات كان إصلاح قطاع الجمارك الذي يعتبر من أكثر القطاعات التي تمنحها الدولة اهتماما كبيرا، كونه يعد أهم الركائز التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني، إذ أصبح من الضروري البحث عن

إجراءات جديدة تهدف إلى عصرنه قطاع الجمارك حيث تواجه المؤسسة الجمركية تحديات جديدة بسبب تحرير أداء التجارة الخارجية، حيث أدى الوضع الجديد إلى إعادة النظر في تنظيم العمل ونمط التسيير الإداري والبشري من جهة وضرورة تحديث وسائل العمل الجمركي من جهة أخرى.

لهذا أصبح دور المؤسسة الجمركية في تنظيم التجارة الخارجية له مكانة استراتيجية حساسة كونه ارتبط بظاهرة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي وتحرير وتسهيل التبادلات التجارية الخارجية ومنه تطوير العلاقات الاقتصادية الخارجية، استدعت الوضعية الجديدة المشار إليها اعتماد استراتيجيات جديدة لتقوية المهمة الجمركية وهذا بفضل تدابير متطورة في مجال التسيير المتعلقة بتطوير المورد البشري والمادي والتوظيف الأمثل لوسائل التكنولوجيا الحديثة داخل المنظمة الجمركية، من هنا يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما دور عصرنه قطاع الجمارك على أداء التجارة الخارجية في الجزائر ؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة تساؤلات فرعية يمكن طرحها فيما يلي:

• هل أصبح الإصلاح الجمركي ضرورة حتمية في ظل الكثير من المتغيرات التي تحيط بهذا الجهاز؟

• ما هي مشاكل وتحديات قطاع الجمارك في الجزائر؟ وما هي أهم إصلاحات تطويره؟

• كيف تساهم عصرنه القطاع الجمركي على أداء التجارة الخارجية بالجزائر؟

فرضيات الدراسة:

كإجابة مبدئية عن الأسئلة الفرعية قمنا بوضع الفرضيات الآتية:

الفرضية العامة:

هناك تأثير بطريفة إيجابية لعصرنه قطاع الجمارك على أداء التجارة الخارجية في الجزائر

- **الفرضية الأولى:** في ظل التغيرات الكثيرة التي أحاطت بقطاع الجمارك جعل الإصلاحات حتمية
- **الفرضية الثانية:** تتمثل تحديات الجمارك الجزائرية في ضعف الجهاز الجمركي من الناحية التشريعية والتنظيمية والتكنولوجية وهذا ما استوجب إصلاح هذه النواحي.
- **الفرضية الثالثة:** يساهم عصرنة القطاع الجمركي في أداء التجارة الخارجية من خلال جملة الإصلاحات والتسهيلات الداعمة لتطوير التجارة الخارجية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الإجابة على التساؤلات المطروحة ودراسة مدى صحة الفرضيات المقترحة نظرا للواقع الذي تعيشه التجارة الخارجية بالجزائر من تحكم القطاع الجمركي بالدرجة الأولى في حركتها، ونتيجة للتطور الهائل للتجارة الدولية وتسارع انتشار ظاهرة العولمة ومنه إلزامية التطوير والعصرنة لمواكبة هذه التغيرات وضمان حضورها في الاقتصاد العالمي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه عملية عصرنة القطاع الجمركي في دعم التجارة الخارجية الجزائرية، من خلال تحليل الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والتكنولوجية، وتقييم انعكاساتها على الصادرات والواردات والميزان التجاري خلال الفترة (2019-2025).

صعوبات الدراسة:

ككل باحث أثناء دراسته تواجهه صعوبات قد تكون مادية أو معنوية، واجهتنا صعوبات يمكن أن نعرضها لكم على النحو التالي:

- نقص المراجع في مكتبة الكلية حول موضوع الجمارك وموضوع تسهيل التجارة.
- صعوبة جمع الإحصائيات والنقص في البيانات المتاحة على مواقع المديریات والوزارات الجزائرية وتقادم البيانات المعروضة فيها.

الاطار الزماني و المكاني :

الاطار الزماني :

اخترنا الفترة الممتدة من 2019 الى 2025 لكونها مرحلة مفصلية شهدت ثلاث محطات اساسية :

مرحلة ما قبل الجائحة 2019 :

حيث تواصلت جهود عصرنة الجمارك عبر ادخال انظمة رقمية جديدة .

مرحلة الجائحة 2020_2021:

و التي ابرزت مدى اهمية التحديث الجمركي في ضمان تدفق السلع الاستراتيجية رغم القيود الصحية .

مرحلة الانتعاش 2022_2025 :

حيث ظهرت اثار ملموسة لبرنامج الرقمنة و التحكم في المبادلات التجارية ضمن توجه الجزائر نحو تنويع اقتصادها .

الاطار المكاني :

اقتصرنا على الجزائر باعتبارها ميدان الدراسة نظرا ل :

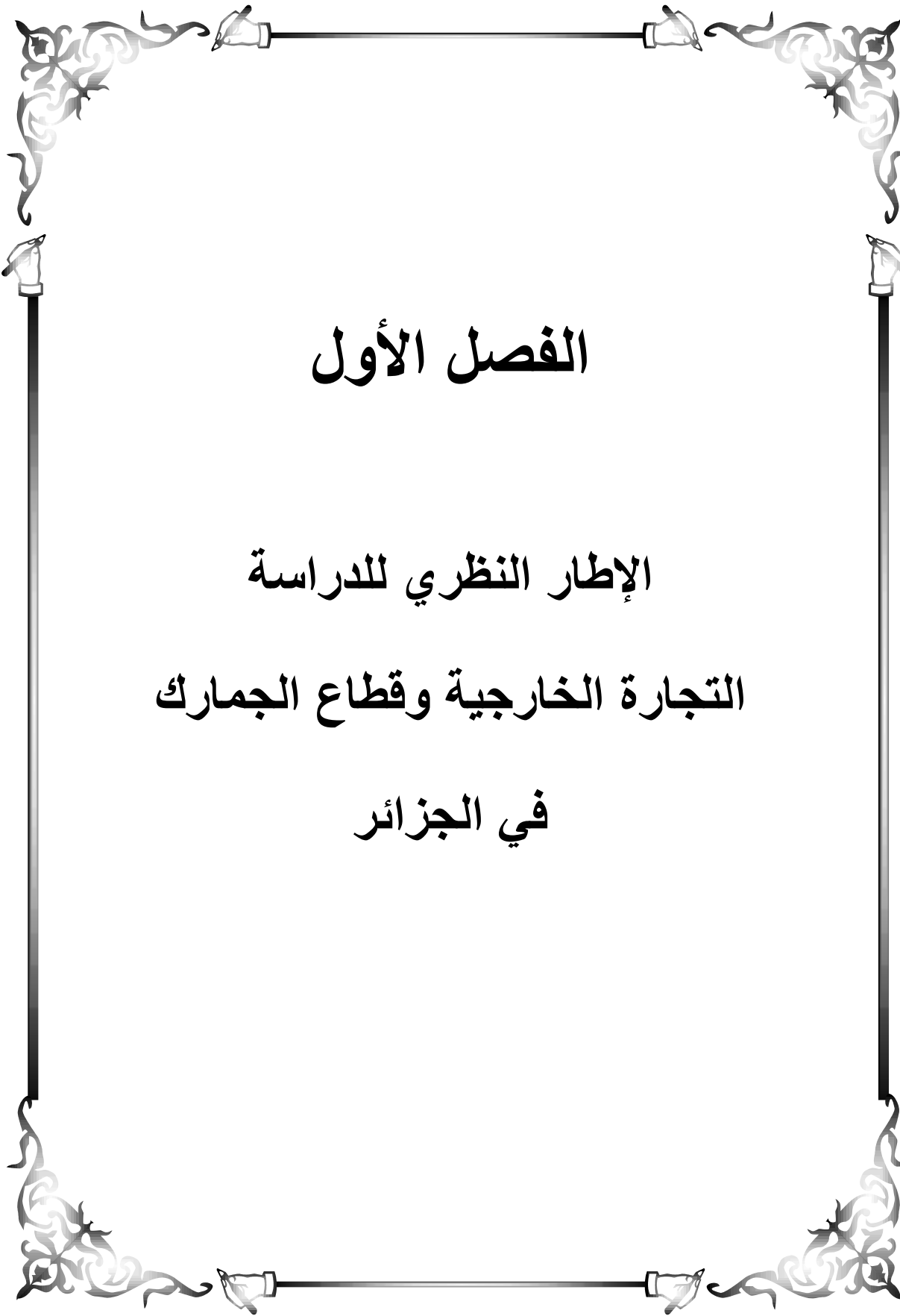
خصوصية اقتصادها الريعي القائم على المحروقات و ما يترتب عليه من تحديات في الميزان التجاري

تنوع معابرها الجمركية (موانئ , مطارات , حدود برية)

التزاماتها الدولية (الاتحاد الافريقي الاتحاد الاوروبي)التي تجعل من عصرنة الجمارك خيارا استراتيجيا للاندماج في الاقتصاد العالمي .

تقسيمات الدراسة:

جاءت هذه الدراسة مقسمة إلى فصلين أساسيين، تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري لعصرنة السياسة الجمركية والتجارة الخارجية من خلال التطرق إلى المفاهيم العامة والمرجعيات النظرية ذات الصلة. أما الفصل الثاني فقد خُصص لدراسة دور عصرنة السياسة الجمركية على أداء التجارة الخارجية الجزائرية، حيث تناولنا في المبحث الأول الأبعاد التشريعية والتنظيمية والتكنولوجية للعصرنة، في حين خُصص المبحث الثاني لبيان انعكاساتها على الصادرات والواردات والميزان التجاري. وقد اختُتمت الدراسة بخاتمة عامة تضمنت أهم النتائج والتوصيات.



الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

التجارة الخارجية وقطاع الجمارك

في الجزائر

تمهيد

تُعَدّ التجارة الخارجية من الركائز الأساسية في دعم الاقتصاد الوطني، إذ تمثل حلقة الوصل بين الاقتصاد المحلي والأسواق العالمية، وتساهم في تدعيم التنمية الاقتصادية من خلال تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال. وتكتسب أهميتها في الجزائر من خلال دورها في تنويع مصادر الدخل، وجذب الاستثمارات، وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الدولية.

وفي هذا السياق، تبرز إدارة الجمارك كأحد أهم القطاعات الاستراتيجية المكلفة بضبط وتنظيم حركة المبادلات التجارية عبر الحدود، حيث تضطلع بمهام رقابية وإجرائية تهدف إلى ضمان الامتثال للقوانين والأنظمة المعمول بها. كما تسهم في تحصيل الإيرادات العمومية، ومكافحة مختلف أشكال الغش والتهريب التجاري، إضافة إلى توفير الحماية اللازمة للاقتصاد الوطني من الممارسات غير المشروعة.

وبناءً على ذلك، يتناول هذا الفصل الإطار النظري للدراسة من خلال تسليط الضوء على مفهوم التجارة الخارجية، أهميتها ومحدداتها، ثم التطرق إلى قطاع الجمارك في الجزائر من حيث مهامه، أدواره، وآليات عمله، وذلك بغية وضع أرضية معرفية تساعد على فهم العلاقة التكاملية بين النشاط التجاري الخارجي ودور الجمارك في دعمه وتنظيمه.

الفصل الأول الإطار النظري للتجارة الخارجية وقطاع الجمارك بالجزائر

المبحث الأول: قطاع الجمارك في الجزائر

يعتبر قطاع الجمارك من القطاعات الهامة في الدولة، كونه يعد أحد الأطراف الفاعلة في مجال تطوير الاقتصاد الوطني، لاسيما في الدور البارز الذي تلعبه هذه الإدارة في مسألة الحماية الاقتصادية، ومراقبة التجارة الخارجية ومكافحة الجرائم الاقتصادية والتجارة الدولية الاقتصادية في ظل عولمة الاقتصاد والتجارة الدولية الذي شهده العالم المعاصر بسبب التطور التكنولوجي الحاصل في وسائل النقل، الاتصال، تحرير المبادلات التجارية وتكريس مبدأ المنافسة الحرة بين الدول. لهذا الغرض قسمنا المبحث الى (المطلب الأول) نبذة عن الجمارك الجزائرية ثم في (المطلب الثاني) الى مهام ادارة الجمارك وفي (المطلب الثالث) وسائل الأساسية لإدارة الجمارك

المطلب الأول: نبذة عن الجمارك الجزائرية

يعتبر الجهاز الإداري لقطاع الجمارك من أحد القطاعات التي تمنحها الدولة اهتماما كبيرا كونه يعد أحد أهم الركائز التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني، بحيث أن الجمارك هي جهاز المراقبة التي يجب أن ينظر إليها كمصلحة تقنية تعمل على تطبيق القوانين ومكافحة الغش والتهريب، ومن وظائفها تسهيل المبادلات عن طريق المتعاملين وتمكينهم من الحصول على سرعة أكثر في أداء أحسن للإجراءات الواجب القيام بها، وعليه يكمن عمل الجمارك عادة في خدمة الاقتصاد الوطني، لاسيما الدور الحيوي الذي تلعبه في مراقبة التجارة الخارجية ومكافحة الغش والتهريب¹.

حيث تعرف الجمارك في اللغة الى معنيين هما :

الأول: ما يؤخذ على البضائع التي تقطع حدود البلاد من اقتطاعات، خراج... إلخ تعرف بالمكوس سابقا، وتسمى الضرائب أو الحقوق والرسوم حاليا.

¹ بلقاسم بودالي، ظاهرة التهريب الجمركي واستراتيجيات مكافحته، رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، دفعة 2011، ص 22

الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الخارجية وقطاع الجمارك بالجزائر

- الثاني: دائرة أو مصلحة مكلفة بمراقبة الحدود وحماية الاقتصاد واستيفاء الحقوق والرسوم على البضائع التي تقطع هذه الحدود، سواء من خلال الاستيراد أو التصدير.¹

أما باللغة الفرنسية: فتسمى الجمارك " DOUANE " وأصلها عربي مشتق من كلمة " ديوان " الذي يعني هيكلا هاما (رفيع المستوى إلى جانب هيكل الجيش، الأمن والقضاء) يرتبط مباشرة بالحاكم، السلطان، الملك أو رئيس الدولة، أو بالداي كما كان عليه الحال في عهد الأتراك وتقابلها كلمة " CUSTOMS " في اللغة الإنجليزية.

نظرا لعدم العثور على أي تعريف للجمارك من هذا الطراز فيعتبر التعريف بالشكل الآتي: " الجمارك هيئة رقابية نظامية من هيئات الدولة الرقابية ذات البعد الاستراتيجي، تتميز بطبيعة مركبة أو مزدوجة تجمع في طياتها عدة خصائص اقتصادية ومالية، عسكرية وأمنية متأتية أصلا من مهامها وصلاحياتها الكثيرة والمختلفة، وهي عادة ما تتبع الوزارة المكلفة بالاقتصاد والمالية من حيث الوصاية، تطبق القوانين والنظم الجمركية كما تطبق القوانين والنظم الأخرى لصالح العديد من الدوائر الوزارية كالدفاع الوطني الداخلية، التجارة، الصناعة الاستثمارات، الفلاحة، الصحة، الثقافة، السياحة البيئة... وغيرها² "

فيمكن القول بأن إدارة الجمارك إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدولة لحماية الوطن وخدمة الاقتصاد الوطني وأداة فعالة لضبطه بصفة عامة، وضبط التجارة الخارجية بصفة خاصة، وتسهر على تطبيق التشريع الخاص بالتجارة الخارجية والتشريع الذي يضبط العلاقات المالية مع الخارج ومراقبة ذلك، كما تسهر بكامل أعضائها على تطبيق القوانين واحترام التشريعات التي تضم المبادلات الاقتصادية وتحركات الأشخاص ووسائل

¹ موسى بودهان، النظام القانوني لمكافحة التهريب في الجزائر، نصوص تشريعية واحكام تنظيمية، ط1، دار الحديث للكتاب، الجزائر، 2007، ص 91.

² موسى بودهان، المرجع السابق، ص 92.

الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الخارجية وقطاع الجمارك بالجزائر

النقل البرية والبحرية وكذا الجوية من وإلى الخارج، كما تعتبر الدرع الواقي للدولة من حمايتها للحدود البرية والبحرية ومحاربتها للجرائم العابرة للحدود وجرائم التهريب...¹ حيث تعمل الدول على تطوير قطاع الجمارك من خلال مواردها البشرية التي يستلزم تطوير القطاع البدء بالاهتمام بالموارد البشري، الذي يعدّ شرطاً أساسياً في تطوير خطة تحسين أداء الإدارة الجمركية .

تعرف الجمارك على أنها الإدارة التي أوكل إليها مراقبة تطبيق الأنظمة الجمركية بشأن تحصيل الضرائب الجمركية المستحقة للخرينة العمومية واستيفاء الشروط والقيود الاستيرادية المقررة عليها حماية النظم الاقتصادية لكل دولة، وإن أي خرق لهذه التشريعات أو الإخلال بها يمثل إخلال بالنظام الاقتصادي الذي تحميه التشريعات الاقتصادية والذي تعد القوانين الجمركية من أبرزها وأهمها، ولضمان فاعلية القوانين الجمركية وسرعتها وانضباط تنفيذ أحكامها أصبغ المشرع صفة مأمور الضبط القضائي على القائمين بالتنفيذ وفي حدود الاختصاص.

المطلب الثاني: مهام إدارة الجمارك :

إن مهام إدارة الجمارك محددة في التشريع الجمركي، في المادة الثالثة من قانون الجمارك التي تنص على ما يلي: " تتمثل مهمة إدارة الجمارك على الخصوص فيما يأتي:

- تنفيذ الإجراءات القانونية والتنظيمية المخولة لإدارة الجمارك على البضائع المستوردة أو المصدرة، وكذا البضائع ذات المنشأ الجزائري الموضوعة تحت نظام المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية.²
- إعداد إحصائيات التجارة الخارجية وتحليلها.

¹ حليس عبد القادر، تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الإقتصاد الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف- 2016/2017، ص 125.

² La douane au service de l'économie, CNID, Douanes Algériennes, 1993, p173.

الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الخارجية وقطاع الجمارك بالجزائر

- السهر طبقا للتشريع على حماية الحيوان والنبات والتراث الفني والثقافي".
كما يحدد هذا القانون مجال تطبيقها وكذا الامتيازات الأساسية الممنوحة لها، وحقوق وواجبات أعوان الجمارك المكلفين بالسهر على تطبيق التشريع والتنظيم الجمركيين بالإضافة إلى النصوص القانونية الأخرى التشريعية والتنظيمية الخاصة بالإدارات الأخرى، كما نلاحظ أن الاقتصاد الوطني في تغير مستمر، وكنتيجة لذلك فقد عرفت المهام الموكلة لإدارة الجمارك عدة تطورات، وهذا لملاحظة التحول من خلال المفارقة بين ما وصلت إليه المهام الحديثة للجمارك على غرار المهام التقليدية التي نتطرق إليها في العنصرين التاليين:

أ- المهام التقليدية لإدارة الجمارك :

تختلف مهام إدارة الجمارك ما بين الدول المتقدمة والنامية حيث نرى ان الجمارك لها دور جبائي في الدول النامية على غرار الدولة الجزائرية لذا تلخص المهام التقليدية في:

- تطبيق قانون الجمارك بمفهومه الواسع من خلال القانون ذاته والاتفاقيات الجمركية الدولية الثنائية، التشريعات والتنظيمات المتعلقة بمختلف الإدارات العمومية منها المالية، الضرائب، الصحة، التجارة ... إلخ.¹
- مراقبة حركة البضائع عند الدخول والخروج عبر الحدود الجمركية،
- مراقبة المسافرين عبر جميع الرحلات ومختلف الوسائل ما بين برية وبحرية وجوية
- ردع الأشخاص سواء الطبيعيين أو المعنويين الذين تثبت عليهم تهمة مخالفة القانون.²
- ضمان تطبيق الرقابة على كامل الإقليم الجمركي، من خلال المادة الأولى من قانون الجمارك التي تنص على أن يشمل الإقليم الجمركي نطاق تطبيق هذا القانون، الإقليم الوطني والمياه الداخلية والمياه الإقليمية والمنطقة المتاخمة والفضاء الجوي الذي يعلوها" وكذا المناطق الواقعة تحت الرقابة الجمركية كالمخازن ومساحات الإيداع المؤقت، المستودعات والمصانع الخاضعة تحت الرقابة الجمركية ... إلخ.

¹ Code des douanes, Edition belkeise dar el beida-alger septembre 2012 art.3, p4.

² Brika djamel ,organisation de l'administration des douanes ,I.E.D.F,2013,p7.

الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الخارجية وقطاع الجمارك بالجزائر

- كما تقوم إدارة الجمارك بدور رئيسي خاصة في الدول النامية والمتمثل في المهمة الجبائية ويظهر ذلك من خلال حجم الإيرادات الجبائية، حيث تحتل الإيرادات الجمركية المرتبة الثانية بعد المحروقات.¹
- السهر على تطبيق قانون المبادلات سواء عند العبور الفعلي للبضائع عبر الحدود، أو فيما يخص القيمة لدى الجمارك عند التصدير أو الاستيراد، وذلك تطبيقاً²، والأمر رقم 06-96 المؤرخ في 1996/01/10 المتعلق بتأمين القروض عند التصدير.³
- مكافحة الغش التجاري فيما يخص وعاء الحقوق والرسوم، منشأ البضاعة، نوعها وقيمتها وكذلك تطبيق مختلف الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر ودول أخرى فيما يخص القيمة المنشأ... إلخ.
- السهر على تطبيق التشريع والتنظيم المتعلق بحماية صحة المواطنين، الحيوان والنبات، وذلك بتطبيق كل من القانونين رقم 85/05 المتعلق بحماية وصحة الإنسان، وكذا القانون رقم 08/88 المتضمن قواعد ممارسة مهنة البيطري وحماية صحة الحيوان.
- تطبيق إجراءات وتدابير حماية المنتج الوطني من المنافسة غير الشرعية للمنتجات الأجنبية المستوردة، وذلك بإخضاعها لحقوق مركبة أو حقوق ضد الإغراق.
- تطبيق إجراءات الحظر المفروضة على الاستيراد أو التصدير إما بصفة مطلقة، أو بصفة نسبية حسب ما نصت عليه المادة 21 من قانون الجمارك.⁴ من خلال البضائع المحظورة التي منع استيرادها أو تصديرها ولا يسمح بجمركة البضائع إلا بتقديم رخصة أو شهادة أو إتمام إجراءات خاصة
- مراقبة مدى صحة منشأ البضاعة عند وجود إتفاقيات دولية تمنح التفضيل التعريفي لدولة أو مجموعة من الدول، وفق إتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف.

¹ إليزابيت نتاريل، دور الجمارك في العلاقات التجارية الدولية، دار النشر ITCIS، الجزائر، 2008، ص 7.

² الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26/08/2003 والمتعلق بالنقد والقرض.

³ الأمر رقم 06-96 المؤرخ في 10/01/1996 المتعلق بتأمين القروض عند التصدير.

⁴ المادة 21 من القانون 04-17 المتضمن قانون الجمارك .

الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الخارجية وقطاع الجمارك بالجزائر

- تقديم إرشادات وتوجيهات للمتعاملين الاقتصاديين في كل المجالات التي تتدخل فيها إدارة الجمارك، لا سيما التسهيلات الممنوحة في إطار الأنظمة الجمركية الاقتصادية.
- إعداد إحصائيات التجارة الخارجية التي تعتمد عليها السلطات العليا في إعداد سياسة التجارة الخارجية.

ب- المهام الحديثة لإدارة الجمارك:

- مع التطور الحاصل في الأسواق العالمية والتجارة العالمية حيث الارتباط الوثيق الذي يرتبط بالمهام الموكلة لإدارة الجمارك الذي مهامها وإدارتها بدرجة تطور البلد من خلال درجة تطور التجارة الخارجية والمبادلات التجارية، والنظام الاقتصادي المتبني من طرف الدولة وهذا الأمر تعمل الجزائر على مواكبة هذه التغيرات من خلال التغيرات الجذرية وهذا انطلاقا من تبني نظام اقتصاد السوق، والانتقال من الاحتكار إلى تحرير التجارة الخارجية، فقد أوكل المشرع إلى إدارة الجمارك مجموعة من المهام الحديثة تتمثل في :
- المشاركة في حماية المستهلك وذلك بالسهل والتحقق من أن المادة الغذائية المستوردة خاضعة لمعايير الجودة والإنتاج المحددة عالميا، هذه الأخيرة محددة حسب القوانين التالية:
- * قانون رقم 02/89 المتعلق بالقاعد العامة لحماية المستهلك.

* القرار الوزاري المؤرخ في سنة 1997 المحدد لشروط ونماذج الاستيراد.

- محاربة تجارة المخدرات من خلال الترتيبات والتنظيمات الرادعة للقانون الجزائري، والقانون رقم 85/ 05 المعدل بموجب القانون رقم 88/88 المتعلق بحماية المستهلك وترقية الصحة، والمادة 190 من القانون رقم 85/88 التي تمنع كل إنتاج ونقل وتصدير المواد السامة وغير السامة وكذلك زرع تحضير استيراد، تصدير، تخزين، بيع، استلام ونقل المخدرات.

- تطبيق معاهدة نيويورك حول المخدرات في 1961/03/30¹

¹ المديرية العامة للجمارك، المديرية الفرعية للدراسات، تنظيم إدارة الجمارك، المركز الوطني للتكوين الجمركي، طبعة

الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الخارجية وقطاع الجمارك بالجزائر

- السهر على حماية الأشخاص والمواد عن طريق البحث عن البضائع المحظورة حظرا مطلقا أو جزئيا كأسلحة والمتفجرات، والمواد الكيميائية الخطيرة والمضرة بالصحة، وكذلك تطبيقا للقانون رقم 09/30 المتعلق بقمع كل الأعمال المخالفة للمعاهدات المبرمة حول منع تصنيع ومتاجرة وتخزين واستعمال المواد الكيميائية المضرة بالصحة، وفي هذا الإطار صادقت الجزائر على معاهدة منع متاجرة وتخزين واستعمال الأسلحة الكيماوية وتدميرها عن طريق المرسوم الرئاسي رقم 157/95 .

- ضمان حماية التراث الوطني المتعلق بالنبات والحيوانات المهددة بالانقراض عن طريق منع أية محاولة تصدير أو استيراد الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض تطبيقا لمعاهدة "CITES" والقانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة، والرسوم رقم 509/83 المحدد لأنواع الحيوانات غير الأليفة المحمية .

- حماية التراث الطبيعي والفني والثقافي منها الألواح الزيتية، الآثار التاريخية، تطبيقا لأحكام القانون رقم 281/67 المتعلق بالتفتيش وحماية المواقع التاريخية والنصب التذكارية وعلى المستوى الدولي نجد معاهدة باريس لسنة 1972 المتعلقة بحماية التراث العالمي.

- تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية، من خلال التسهيلات الجمركية والأنظمة الاقتصادية الجمركية الموضوعة لهذا الغرض.

- مراقبة تنقلات المكتوبات وكل الوثائق المعرضة للسلم والنظام العام والوحدة الوطنية الأخلاق الآداب العامة، والشريعة الإسلامية، وذلك تطبيقا لأحكام المنصوص عليها في المواد من 310 إلى 330 من قانون العقوبات، والقرار رقم 52/67 المتعلق بتنظيم الفن والصناعة السينمائية وكذلك المرسوم التنفيذي رقم 270/03 الذي يحدد الإطار التنظيمي لنشر الكتب والمؤلف في الجزائر.

- السهر على حماية التراث الوطني الفكري والتاريخي، الفني والثقافي وكذا حماية الصحة الإنسانية والثروة الحيوانية والنباتية، تحصيل الرسوم والحقوق الجمركية طبقا للقوانين

الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الخارجية وقطاع الجمارك بالجزائر

والنظم والتعريفات الجمركية السائدة¹، حماية الملكية الفكرية تحت وصاية المنظمة العالمية للملكية الثقافية والتي تضم 235 دولة، والمتعلقة بالملكية الثقافية للاختراعات، الرسم، ونماذج الصناعة ومحاربة التجارة المزورة وهذا تطبيقا للأحكام الواردة في كل من الماد 22² من قانون الجمارك.

حماية حقوق المؤلف تطبيقا للأحكام المتضمنة في قانون العقوبات في المواد من 430 إلى 449 القانون رقم 07/90 المتعلق بالإعلام، القرار رقم 05/03 المتعلق بحقوق المؤلف، وكذا المعاهدة الدولية لسنة 1952 المتعلقة بحماية حقوق المؤلف والتي صادقت عليها الجزائر بموجب القرار المؤرخ في 1967.

- المساهمة في إعداد وتطبيق إجراءات حماية وترقية المنتج الوطني .
- المساهمة في ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- مراقبة الصرف والعمليات التجارية والمالية مع الخارج،
- محاربة المنافسة غير المشروعة، المخدرات وتبييض الأموال،
- المساهمة في حماية الملكية الفكرية (علامات الصنع والعلامات التجارية وجميع براءات الاختراع)،
- المساهمة في تحقيق الاستقرار والأمن بمفهومه العام بل و"أمن السلسلة اللوجستية الدولية " أو " أمن سلسلة الإمدادات الدولية " كما سيجيء بعد حين تسعى -المديرية العامة للجمارك - حسب ما جاء في إحدى وثائقها، من خلال إدخالها نظام فارق القيمة إلى تحقيق الغايات التالية:

- مكافحة الغش الجبائي (تقليل القيمة)،
- محاربة العمليات غير المشروعة في تحويل السيولات،
- العمل في إطار قانوني منظم وشفاف،

¹ موسى بودهان، النظام القانوني لمكافحة التهريب في الجزائر، نصوص تشريعية واحكام تنظيمية، ط1، دار الحديث للكتاب، الجزائر، 2007، ص 110.

² المادة 22 من قانون الجمارك 17-04 المرجع السابق..

الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الخارجية وقطاع الجمارك بالجزائر

- تحسين نوعية الخدمات
- ترشيد التسيير الإداري وعقلنة المراقبة الجمركية، تحقيق التطبيق السليم والموحد للقوانين والنظم السائدة على كافة أنحاء الإقليم الجمركي الجزائري أو القطر الوطني حسب تعبير المشرع،
- ربح الوقت والتقليل من التكاليف والأعباء المالية لفائدة المتعاملين الاقتصاديين.

المطلب الثالث: وسائل الأساسية لإدارة الجمارك

تستعمل إدارة الجمارك وسائل عديدة لقيام بمهامها، وذلك لتحقيق الأهداف المخططة وتنقسم هذه الوسائل الى ثلاثة أقسام:

أولاً: الوسائل القانونية:

تعتبر الوسيلة القانونية من أهم الوسائل الجمركية لأنها تحدد مهام الجمارك المتمثلة في ما يلي:

1- قانون الجمارك: تعتبر أول وسيلة تنتهجها إدارة الجمارك باعتباره مرشد جمركي يحمي موظفي مصلحة الجمارك عن أداء وظيفتهم، وكذلك يعتبر بمثابة مرجع يتضمن التنظيمات والتشريعات المتعلقة بالنشاط الجمركي ويتم تطبيق هذا القانون سنة 1992 وفي سنة 2000 أصبح يحتوي على 400 مادة ونص قانوني موزع الى 15 فصل بعد مصادقة البرلمان عليه¹

2. قانون المالية: تعتبر قانون المالية بوثيقة تتضمن النفقات الاجمالية للدولة إضافة للضرائب والرسوم المباشرة والغير مباشرة وكذلك المداخل المختلفة خلال سنة لصالح الدول طبقاً للقوانين والنصوص التنظيمية المعمول بها، وهذا القانون يصدر كل بداية السنة، على إدارة الجمارك اتباع كل تغيير جاء في قانون المالية.

¹ المادة 123 من قانون الجمارك سنة 2000

الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الخارجية وقطاع الجمارك بالجزائر

3. **القانون الدولي:** هي عبارة عن مجموعة من القوانين الدولية المعروفة لدى إدارة الجمارك وخاصة قوانين مجلس التعاون والمنظمة التعريفية الجمركية وكذلك السوق الأوروبية المشتركة وعلى المنظمات الدولية التي لها علاقة مع CDD الجزائر.

ثانيا: الوسائل البشرية:

وتتمثل في العنصر البشرى بين إطارات أعوان الجمارك، وهم أعوان الدول وتنظيمهم في إدارات يختلف باختلاف المهام الموكلة إليهم ابتداء من المدير العام إلى غاية أعوان المراقبة، كما لجأت إدارة الجمارك إلى إنشاء مراكز لتكوين الإطارات والأعوان، وذلك قبل البدء في ممارسة أعمالهم¹.

1. **القطب الإداري:** تابع للموظفين العموميين لمباشرة اقتصادهم في الإعلام الآلي والإحصائيات، التكوين المراقبة، المحاسبة .

2. **القطب التقني:** ويتمثل في فئة الأعوان الجمارك، يجب على أعوان الجمارك بمختلف رتبهم أداء اليمين أمام المحكمة التي توجد بإدارة المقر الذي يعملون فيه، ويسجل لدى كتابة ضبط المحكمة وتعفى الوثيقة أداء هذه اليمين من حقوق الطابع وتسجيل وتدون مجانا في بطاقات التعويض. وتتكون في فئة أعوان الجمارك من:

-ضابط الفرق : مستوى أقل من البكالوريا.

-ضابط المراقبة : المستوى ضابط الفرق 5 + سنوات أو بكالوريا + سنتين التعليم الجامعي على الأقل.

-المفتش الرئيسي : المستوى ضابط المراقبة 5 +سنوات أو متخرج من المدرسة الوطنية للإدارة.

-مفتش العملاء : مستوى مفتش رئيس 5 + سنوات أو متخرج من معهد الجمارك الجبائي القليعة.

-المراقب العام : مفتش عميد 5 + سنوات.

تعتمد الوسائل البشرية على الموارد المالية التالية: ميزانية التشغيل وميزانية التجهيز.

¹الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 61 ، أوت 1998 .

الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الخارجية وقطاع الجمارك بالجزائر

أ. **ميزانية التسيير:** تهدف الى تغطية النفقات البشرية لسنة واحدة، وتحتوي على:

- أجور ورواتب الجمركية.

-نفقات التكوين.

-تكاليف الصيانة.

ب. **ميزانية التجهيز:** يمكن ان تكون مدتها بين 3 الى 5 سنوات لأنها تطلب من الدولة

تهدف إنشاء مشروع بناء مدرسة، مكتب الجمركي، شراء معدات وتجهيزات آلية.

ج. **الوسائل المادية:** وهي كل الوسائل التي تستعملها مصالح الجمارك من مكتب

وتجهيزات خاصة في عصرنا هذا ومع ظهور الإعلام الآلي والتطور والانفتاح على العالم،

كما قامت إدارة الجمارك بتدعيم نظام المعلومات في جميع مراكزها.

المبحث الثاني: ماهية التجارة الخارجية

ان التغيرات التي تشهد اقتصاديات العالم اليوم في ظل الصراع حول السيطرة على مقاليد السوق العالمية ، كل هذا جعل من التجارة الخارجية للبلدان عنصرا مهما في هذه المعادلة الصعبة، حيث أن التجارة الخارجية له دور كبير في الاقتصاد الوطني فهي تتوقف في الأساس على كفاءة جهازه الإنتاجي سواء من ناحية جودة المنتجات أو الأسعار التنافسية التي يقدمها المتعاملون كما هو الحال بالنسبة الى الأطراف الفاعلة فيها من موردين ومستوردين وحكومات وأجهزة رقابية ولغرض إبراز وتحليل ما سبق طرحه يتم تقسيم هذا المبحث الى تعريف التجارة الخارجية وأهميتها .

المطلب الأول : تعريف التجارة الخارجية وأهميتها

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الركائز الأساسية لاقتصاد أي دولة، حيث تتفاعل مع مختلف القطاعات الأخرى لاقتصاد البلد .كما تتفاعل مع اقتصاديات الدول المتعامل معها بواسطة عمليات الاستيراد والتصدير، ونظرا لأهمية التجارة الخارجية في هذا البحث فقد خصص هذا المبحث لتناول مختلف المفاهيم الخاصة بالتجارة الخارجية وأهميتها ونظرياتها.

الفرع الأول :تعريف التجارة الخارجية وأسباب قيامها

أولا: تعريف التجارة الخارجية

هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية يتم تناول عدد منها كما يلي:

تعرف التجارة الخارجية في مفهومها العام الاقتصادي بأنها فرع من فروع الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية من خلال مجموعة التعاملات بين الدول¹.

¹موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 31.

الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الخارجية وقطاع الجمارك بالجزائر

كما تعرف التجارة الخارجية على انها عبارة عن مجموعة من النشاطات والمعاملات التي تعتمد على تداول المنتجات بين دولة معينة ودول أخرى فهي تشكل في الأساس تبادل الخدمات ورؤوس الأموال والسلع عن طريق الحدود الدولية أو الإقليمية وتشكل التجارة الخارجية جزء مهما من اقتصاد أغلب دول العالم كما تؤثر بشكل مباشر على ناتجها المحلي الإجمالي¹

حيث تعد التجارة الخارجية عنصراً أساسياً في تعزيز النمو الاقتصادي للدول، حيث تُتيح تنويع مصادر الدخل الوطني، ونقل التكنولوجيا، وتوسيع الأسواق المحلية عبر الاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة وهذا من أجل تحقيق المنافع الاقتصادية المشتركة وتنمية العلاقات التجارية بين الدول. ويمكن تعريف التجارة الخارجية من زاويتين مختلفتين:

المعنى الضيق ويشمل: الصادرات والواردات المنظورة (السلع) والصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات) في حين ان **المعنى الواسع ويشمل:** الصادرات والواردات المنظورة. وغير المنظورة. والحركة الدولية لرؤوس الأموال. والهجرة الدولية للأفراد ويطلق الاقتصاديون على المعنى الضيق للتجارة الخارجية مصطلح " التجارة الخارجية " وعلى المعنى الواسع مصطلح " التجارة الدولية".²

تعرف بأنها المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في إشغال السلع، والأفراد ورؤوس تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة³.

تعرف بأنها هي وسيلة تسمح لدول ما بتصرف الفائض من منتجاتها لدولة أو مجموعة دول أخرى، وفي نفس الوقت الحصول على المنتجات والخدمات التي تحتاج إليها، والتي لا

¹رشاد العاصر وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2006، ص 13.

²يونس محمود، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الأردن، 2014، ص 32.

³جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2006، ص 52.

الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الخارجية وقطاع الجمارك بالجزائر

تستطيع إنتاجها محليا أو تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاجها، من دولة أو مجموعة دول أخرى، وهذه الأخيرة تصرف بدورها الفائض من منتجاتها وخدماتها¹.

ثانيا :أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية إلى السبب الرئيسي والمتمثل في جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، وذلك يعود الى اسباب محدودية الموارد الاقتصادية في البلدان قياسا بالاستخدامات المختلفة لها في إشباع الحاجات الإنسانية المتجددة والمتزايدة والمتداخلة إلى جانب ضرورة استخدام هذه الموارد بشكل أمثل، يمكن حصر أسباب قيام التجارة الخارجية في الآتي:

1-التخصص الدولي والظروف الطبيعية:

حيث أنه لا يمكن للدول أن تعتمد على نفسها كلية في سبيل إشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية والمكتسبة بين دول العالم، حيث تساهم الظروف الطبيعية السائدة في بلد ما في قيام التجارة الخارجية وذلك بإنتاج نوع من السلع أو بعض المواد الأولية والتخصص في إنتاجه لدرجة تحقيق فائض من أجل التصدير، أي كل دولة تتخصص في إنتاج المنتجات التي تؤهلها إليها طبيعتها وظروفها وإمكانياتها الاقتصادية بتكاليف أقل وكفاءة عالية.

2-اختلاف تكاليف الإنتاج:

يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها وبالذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير، وهذا الإنتاج الواسع يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة، وبالتالي ترتفع لديها تكلفة الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية².

¹ رشيد شيلالي، "تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير في علوم التجارة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010/2011، ص 18.

² محمد بن ابراهيم التوجيهي، "التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة"، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، تونس، 2007، ص 49.

3- اختلاف الميول والأذواق:

المواطن يفضل المنتجات الأجنبية حتى ولو توفر البديل المحلي منها وتزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة.

4- توافر التكنولوجيا:

إن الدولة إذا توفرت لديها إمكانيات في استخدام تكنولوجيا جديدة عن طريق الاختراع والابتكار فإنها تصبح في وضع يسمح لها بإنتاج سلع ومعدات إنتاجية لم تشهدها في الأسواق ولم يسبق إنتاجها من طرف دولة أخرى، فتكون هذه السلع على جانب التعقيد الإنتاجي ولكن لقلة عرضها فإنه يتم الإقبال على اقتنائها.¹

الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية

من المعروف تاريخيا، أن تزايد ونشأة التجارة الخارجية وإزهارها جاء مع تزايد مبدأ التخصص وتقسيم العمل وظهور الثورة الصناعية في إنجلترا، والتوسع في الاكتشافات الجغرافية وتزايد طرق المواصلات وتقدم وتطور وسائل الإيصال.

ومع تزايد الحاجة إلى المزيد من الإشباع لدى الأفراد في الدول المختلفة كلها عوامل أدت إلى ظهور وتزايد أهمية التجارة الخارجية وتضيف إلى ذلك انقسام كل مجموعة من تلك المجموعات إلى المجموعة الأخرى وبالإضافة إلى ذلك وفي ضوء هذا التمهيد يمكن أن تبرز أهمية التجارة في النقاط التالية

يشير الكثير من المحللين أنه لولا وجود التجارة الخارجية لكانت الثورة الصناعية في أوروبا محدودة في آثارها ولما تضاعف في حجم السكان وذلك لأن دول غرب أوروبا الكثيفة السكان يحتاج الكثير منها إلى نسبة كبيرة من المواد الغذائية، والمواد الخام وغيرها التي كانت لابد أن تستوردها من باقي دول العالم.

زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق التخصص في السلع التي للدولة ميزة نسبية وتنافسية وبالتالي زيادة الدخل القومي وزيادة الرفاهية.

¹ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013، ص 25.

الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الخارجية وقطاع الجمارك بالجزائر

تعتبر التجارة الخارجية منفذ التعريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما يستطيع السوق المحلي استيعابه.¹

القدرة على تمويل الكثير من المشروعات عن طريق الاستثمار المباشر واستيراد رؤوس الأموال الأجنبية خاصة بالنسبة للدول النامية.

القدرة على الاستعانة بالأيدي العاملة والخبرات الأجنبية لأن تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالي يحتاج إلى كوادرات فنية ماهرة، فن الأيدي العاملة وقد تكون غير متوفرة بالبلد.

القدرة على تحويل المدخرات المحلية إلى استثمارات وخاصة في الدول النامية التي تحتاج إلى استيراد المعدات والآلات والسلع الاستثمارية التي لا ينتجها الاقتصاد المحلي.

القدرة على الحصول على التقنية والتكنولوجيا الحديثة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، عن البلاد المتقدمة تكنولوجيا.

إن الدول النامية اعتمادها على التجارة الخارجية، يعتبر اعتماد أساسي حيث أن تقدم هذه الدول يتطلب الكثير من استيراد رؤوس الأموال والخبرة والتقدم الفني من الخارج وتلك دعائم أساسية في التنمية لدى تلك الدول ومن ناحية أخرى نجد أن الدول التي تسبقه في مجال التنمية تعتبر سوقا دائما لمنتجات الدول النامية من المواد الخام (الأولية) وبالتالي مصدر من مصادر العملات الأجنبية لها.²

إن التجارة الخارجية تقوم على أساس توفير سلع لا توجد في الدول التي تستوردها وتصدير سلع يحتاجها الآخرون (عوامل إنتاج رؤوس الأموال)، على أن تكون تلك السلع وغيرها يمكن شراؤها من الخارج بأسعار تقل بكثير مما يمكن أن يكون عليه سعرها لو اتجهت محليا.

إن التجارة الخارجية تسمح للمجتمع بأن يجعل على المزيد من السلع والخدمات وبتكلفة أقل عما كان يحدث في غياب التجارة الخارجية أي أن مبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي و كلي للمبادئ)، الدار الجامعية، 2008، ص.123.

² عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009، ص

الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الخارجية وقطاع الجمارك بالجزائر

التجارة الخارجية، بين الدول يجب أن يؤدي إلى زيادة الدخل القومي للبلاد المشتركة في هذه العملية وهو ما يعرف بالمكسب الناجم عن التجارة الخارجية أو الدولية .
لقد تطرقنا في المطلب السابق الى مجموعة من العناصر والمتمثلة في مجموعة من التعاريف للتجارة الخارجية واهميتها بالنسبة لاقتصاد اي دولة.

المطلب الثاني : أهداف التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها

أولا :أهداف التجارة الخارجية

تعتمد معظم الدول على التجارة الخارجية في إشباع احتياجاتها فليس هناك دولة مكتفية ذاتيا ولا تحتاج للاستيراد والتصدير، فكما تحتاج الدول إلى استيراد السلع والخدمات لإشباع احتياجات مواطنيها تحتاج للتصدير لزيادة إنتاجها القومي الإجمالي وتحقيق التنمية¹. ويمكن إبراز أهداف التجارة الخارجية فيمايلي:

-تعد التجارة الخارجية عاملا مهما للنفوذ الاقتصادي، فهي تزيد من قدرة الدولة على الاستهلاك وتزيد الناتج العالمي وتمدنا بالمواد النادرة.

-تعمل على تقريب مستويات الدخل المحلية والعالمية عن طريق تعادل أسعار عوامل الإنتاج وكذا تزيد من الدخل الحقيقي للدولة المشتركة في التجارة الخارجية، كما تعمل على الاستخدام الكفاء للمواد الطبيعية الوطنية.

-تعمل التجارة الخارجية على مساعدة الدول النامية في تحقيق أهدافها التنموية عن طريق تشجيع القطاعات الإنتاجية التي تتميز بها الدولة بميزة نسبية، وكذا كفاءة استخدام مواردها سواء عمالة أو موارد طبيعية

¹ عبد الحميد عبد المطلب، " البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ط1، مصر، 2000 ،

الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الخارجية وقطاع الجمارك بالجزائر

-الحصول على المواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة التي يحتاج إليها الوطن ومن ثم سد حاجاته بصفة عامة، بالإضافة إلى الاستفادة من تحويل الخبرات من بلد إلى آخر ومن ثم تحقيق تطور اقتصادي¹.

ثانياً: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

هناك عدة عوامل من شأنها التأثير على التجارة الخارجية، ومن أهم هذه العوامل هي:

1. انتقال الأيدي العاملة

هناك بعض العناصر التي تؤثر على انتقال الأيدي العاملة من دولة إلى أخرى مما يؤثر في التجارة الخارجية، والتي يمكن حصرها في الآتي:

الميزة النسبية: ويقصد بها قدرة الاقتصاد على إنتاج السلعة بتكلفة أقل من أي اقتصاد آخر من خلال العوامل الإنتاجية المتوفرة فيه.

- تفاوت الأجور من دولة إلى أخرى والذي يرجع إلى تفاوت المستوى الاقتصادي بين الدول.

- الندرة النسبية والندرة المطلقة للعمالة.

-اختلاف درجة المهارة على المستوى العالمي بالنسبة للأيدي العاملة.

-العوامل السياسية كالحروب لها تأثير على العمالة مما يجر تحويلات النقود وتأثر القدرة الشرائية.²

2. رأس المال

ويعتبر رأس المال أيضاً من بين العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية، ويشمل:

-سعر الفائدة الحقيقي أي انتقال رأس الأموال يكون تبعاً لمعدل الفائدة المرتفع.

- سعر الخصم حيث إذا كانت نسبة الخصم منخفضة فإنها تكون مشجعة لانتقال رؤوس الأموال .

¹ محمد زكي الشافعي، "مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1989، ص 10.

² نوري موسى شقيري وآخرون، "التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2012، ص15

الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الخارجية وقطاع الجمارك بالجزائر

-سعر الصرف حيث رأس المال الذي ترتفع قيمة عملته عالميا يزيد الطلب عليه من الدول الأخرى، ويزيد حجم التبادل والحوافز على الاستثمار في هذه البلدان.

3. التكنولوجيا

ساهمت التكنولوجيا الحديثة والمتطورة في التأثير على التجارة الخارجية من كل جوانبها حيث أن اختراع آلات جديدة يساهم في الإنتاج والتغلب على مشاكل نقص الأيدي العاملة، ويوفر الجهد، التكاليف، الوقت والجودة وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي، ومن ثم تصريف الفائض من الإنتاج للخارج، أيضا استخدام التكنولوجيا الحديثة في تسويق المنتجات عالميا كلها عوامل مؤثرة على التبادل التجاري. إضافة إلى هذه العوامل نجد أن ظهور الدول الحديثة، والتجمعات الجهوية، وكذا المنظمات الدولية والانفتاح الاقتصادي كلها عوامل أثرت هي الأخرى على التجارة الخارجية.¹

المطلب الثالث: سياسات التجارة الخارجية واهدافها

الفرع الأول: مفهوم السياسة التجارية الخارجية واهدافها

سنحاول التطرق في هذا المطلب الى مفهوم السياسة التجارية الخارجية واهم اهدافها.

أولا: مفهوم السياسة التجارية الخارجية:

بغض النظر عن نوع السياسة التجارية الدولية المتبعة وفي إطار التجريد العلمي، يمكن تعريف السياسة التجارية في أي دولة على أنها هي " هي مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم وفي إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة"². تعرف أنها "السياسة الاقتصادية التي تطبق في مجال التجارة الخارجية ويقصد بالسياسة الاقتصادية مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في المجال

¹ عادل أحمد حشيش، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الدار الجامعية، لبنان، 1993 ، ص11.

² عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001 ، ص65.

الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الخارجية وقطاع الجمارك بالجزائر

الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة. ويترتب على ذلك أن السياسة التجارية هي مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية تحقيقاً لأهداف معينة.

فالإجراءات المتعلقة بضبط الواردات والصادرات مثل الحصص والرسوم الجمركية ولإعانات تعتبر جزءاً من السياسة التجارية " .

كما تعرف السياسة التجارية بأنها " :مجموعة الأساليب والإجراءات التي تضعها الدولة في مجال علاقاتها الاقتصادية الدولية لتحقيق أغراض وأهداف عديدة تختلف من دولة لأخرى ولكنها تدور حول علاج الخلل في الميزان التجاري أو المدفوعات أو رفع معدلات النمو الاقتصادي، واستقرار قيمة عملتها الوطنية".

— كما تعرف أيضاً بأنها " :تلك الإجراءات التي تتخذها أو القوانين التي تسنها هذه الحكومة بغرض التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حجم التبادل التجاري بينها وبين غيرها من البلدان أو التأثير على نوعية التبادل أو اتجاهاته"¹ .

ثانياً : أهداف سياسة التجارة الخارجية

1- الأهداف الاقتصادية : وتتمثل الأهداف فيما يلي:

— تحقيق موارد الخزانة العامة

قد يكون الحصول على موارد الخزانة العامة لتمويل الإنفاق العام بأنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية. وفي كثير من الحالات يعتبر الحصول على موارد هذه الطريق أكثر فعالية وأكثر قبولا سياسيا من بعض الطرق البديلة لتمويل الخزانة العامة. فعادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخزانة عند مرور السلع عبر الحدود وبذلك يتم توفير جزء كبير من نفقات التحصيل، كما أن الموارد المالية التي يتم الحصول عليها عن هذا الطريق تكون على الأقل في جزء منها، مدفوعة بواسطة الأجانب، على أنه يجب التحرر عند تحديد طريق تحقيق هذا الهدف — فلو تم تحقيقه بفرض رسوم جمركية على السلع المستوردة دون تمييز فقد يؤدي هذا إلى الإخلال باعتبارات العدالة الاجتماعية أو باعتبارات التنمية

¹ يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006 ، ص20.

الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الخارجية وقطاع الجمارك بالجزائر

الاقتصادية أو هما معا. كما أن الهدف يلزم لتحقيقه اختيار النوع المناسب من السلع والخدمات في التجارة الدولية وبالتحديد أن تكون المرونة السعرية لطلب عرض هذا النوع من السلع ضيقة¹.

حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية:

والمقصود عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر تأثيرا ضارا على الإنتاج المحلي في بعض المجالات، وتشدد الحاجة إلى الحماية عندما تكون التكلفة الحقيقية للإنتاج في الداخل أكبر منها في الخارج لأسباب كثيرة، إن حماية الإنتاج المحلي أمر جوهري، عندئذ تطبق الحماية، مثل حماية دول غرب أوروبا للإنتاج الزراعي، ولو أن ذلك سينتهي مع التطبيق الكامل لاتفاقية الجات².

-حماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية:

قد تحدث تقلبات اقتصادية عنيفة خارج الاقتصاد القومي كتضخم عنيف أو انكماش حاد ولا شك أن مثل هذه التقلبات أيا كانت مصادرها، ولذلك فإن حماية الاقتصاد القومي منها أمر مسلم به، وطالما أن التجارة الخارجية هي وسيلة الاتصال بالخارج، لذا أصبح منوطا بالسياسة التجارية مهمة حماية الاقتصاد منها وفي ظرف البيئة الدولية المعاصرة، فإن حماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية قد أصبحت أكثر من أي وقت مضى، مهمة المجتمع الدولي كله.

فالبيئة الدولية المعاصرة تتميز بأن ما يحدث في أي مكان منها أضحى يؤثر في غيره من الأمكنة، مما يستدعي بذل جهد دولي مشترك للتصدي لمثل هذه الظواهر. هذا لا ينفي أن أي بلد قد يرى أو يضطر إلى اتخاذ إجراءات معينة بصفة منفردة لحماية اقتصاده من التقلبات الخارجية³.

¹ مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 95.

² عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 120.

³ فيليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2009، ص 123.

الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الخارجية وقطاع الجمارك بالجزائر

__ حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق:

فالإغراق يعني تطبيق نظرية التمييز السعري في مجال التجارة الدولية، ويقصد بسياسة الإغراق، بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية. وسياسة الإغراق تعتبر وسيلة ملتوية لكسب السوق الخارجي على حساب المنتجين المحليين، وخاصة من بعض المحتكرين الأجانب بشكل مؤقت أو دائم كفلت تطبيق إجراءات معينة لمحاربة سياسة الإغراق وأعطت الدول حق الحماية ضد الدولة التي تمارس سياسة الإغراق ناهيك عن دخول الدولة التي تمارس تلك السياسة في منازعات ومحاكمات وتعويضات من قبل جهاز أو مجلس فض النزاعات المتابع لمنظمة التجارة العالمية.¹

-تشجيع الاستثمار من أجل التصدير:

ويأتي في إطار الاتجاه إلى تحرير التجارة الدولية والتحول إلى استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير وتشجيع إقامة المناطق الحرة، وتوفير الحوافز والمزايا اللازمة لزيادة وتشجيع الاستثمار من أجل التصدير، بما في ذلك تسهيل الإجراءات وتوفير إطار مؤسسي وبنية تصديرية تدفع إلى التحول نحو الاستثمار من أجل التصدير سواء الاستثمار المحلي أو الاستثمار الأجنبي المباشر

2. الأهداف الاجتماعية:

تتمثل الأهداف الاجتماعية فيما يلي:

__ حماية مصالح اجتماعية معينة : كمصالح المزارعين أو المنتجين لسلعة معينة، أو العمال المشتغلين في صناعة معينة، و هنا تنقلب مصالح هذه الفئات، طبقا لآلية معينة تجد أصلها في هيكل توزيع القوى السياسية في المجتمع إلى مصالح المجتمع في مجموعة.

__ إعادة توزيع الدخل القومي :قد تستهدف الدولة إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات أو الطبقات المختلفة، وتلجأ من بين ما تلجأ إليه أدوات السياسة التجارية لتحقيق هذا الهدف عادة . عادة ما تستخدم أكثر من أدوات السياسة التجارية، على سبيل المثال تفرض رسوم

¹ يونس محمود ،الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2001 ، ص 13.

الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الخارجية وقطاع الجمارك بالجزائر

جمركية أو تطبيق نظام الحصص على واردات معينة مع ثبات العوامل الأخرى يقلل من الدخل الحقيقي لمستهلكي هذه السلعة ويزيد الدخل الحقيقي لمنتجها في الدخل. ونادرا ما يعين إعادة توزيع الدخل القومي كهدف من أهداف السياسة التجارية ولكن هذه السياسة بالتضافر مع غيرها من السياسات الاقتصادية، وبالذات السياسة المالية تعتبر من السياسات الحيوية لتحقيق هذا الهدف

3. الأهداف الاستراتيجية:

ويقصد بالأهداف الاستراتيجية للسياسة التجارية كل ما يتعلق بأمن المجتمع، سواء في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري. فقد يتطلب أمن المجتمع والاعتبارات الاستراتيجية توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة في هذه الحالة قد يوكل إلى السياسة الخارجية أمر تحقيق ذلك بفرض الرسوم الجمركية أو نظام الحصص أو بمنع الاستيراد كلية. نفس الشيء ينطبق على توفير حد أدنى من الإنتاج الحربي لكي يحقق المجتمع درجة من الأمن يمكن الاطمئنان إليها. كما قد تقضي الاعتبارات الاستراتيجية الخاصة بالنشاط الاقتصادي توفير مقادير كافية من مصادر الطاقة كالبتترول مثلا وهنا يكون على سياسة التجارة أن تتبع من الوسائل ما يكفل هذا الهدف.

ثانيا: أطراف التجارة الخارجية

تتمثل عمليات التجارة الخارجية في انتقال مختلف السلع والخدمات بين الدول، حيث تمر بعدة أطراف بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وحتى تكون عملية انتقال البضاعة قانونية وذات مصداقية، يجب أن ترفق بالوثائق اللازمة¹

أولا : الأطراف المباشرة في التجارة الخارجية

1- المصدر :

المصدر هو الطرف الأساسي في عملية التصدير ويُعدّ المسؤول عن إرسال السلع أو تقديم الخدمات إلى الأسواق الخارجية. يتمثل دوره في إنتاج أو توفير المنتجات وفقاً

¹ نوري موسى شقيري وآخرون، "التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن،

الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الخارجية وقطاع الجمارك بالجزائر

للمعايير والمتطلبات الدولية المتفق عليها، وضمان جودتها بما يتناسب مع احتياجات المستورد. يقوم المصدر أيضاً بإعداد كافة الوثائق اللازمة مثل الفواتير التجارية، شهادة المنشأ، وقائمة التعبئة، بالإضافة إلى التنسيق مع الجهات الجمركية وشركات الشحن لضمان تسليم البضائع في الوقت المحدد. كما يتحمل المصدر مسؤولية الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها في بلده وبلد المستورد، ويُعتبر نجاحه في بناء علاقات تجارية طويلة الأمد أحد العوامل التي تساهم في تعزيز مكانته في السوق الدولية¹.

2- المستورد :

المستورد هو الطرف الذي يقوم بشراء السلع أو الخدمات من الأسواق الخارجية لتلبية احتياجات السوق المحلي أو استخدام هذه السلع في عملياته الإنتاجية. يُعد المستورد مسؤولاً عن اختيار المنتجات أو الخدمات المناسبة، وضمان توافقها مع المعايير الوطنية ومتطلبات المستهلكين في بلده. كما يتولى المستورد إدارة التفاوض مع المصدر بشأن شروط الدفع والتسليم، وإعداد المستندات المطلوبة مثل الاعتمادات المستندية والفواتير الجمركية. بالإضافة إلى ذلك، يتعاون المستورد مع السلطات الجمركية وشركات النقل والمخلصين الجمركيين لضمان تسهيل دخول البضائع إلى بلده، مع الامتثال للقوانين الجمركية والضريبية. يلعب المستورد دوراً حيوياً في تحقيق التوازن بين العرض والطلب في السوق المحلي، ويؤثر بشكل مباشر على تنوع السلع المتاحة وجودتها وأسعارها. وهو الذي يقوم بمشروعه في أسواق بعيدة، ويشترى البضاعة لا بقصد إعادة تصديرها بل لبيعها في الأسواق الداخلية، ولهذا فهو يختلف عن التاجر والمستورد المؤقت والذي يستورد بقصد التصدير².

3- البنوك التجارية:

¹ عبد الرحمان يسري أحمد وإيمان محمد زكي، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص. 191.

² - جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهرلن للنشر و التوزيع، الأردن، 2001، ص 391.

الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الخارجية وقطاع الجمارك بالجزائر

يقصد بالبنوك التجارية، تلك البنوك التي تقبل ودائع الأفراد ويلتزم بدفعها عند الطلب وفي الموعد المتفق عليه، والتي تمنح قروض قصيرة الأجل، وهي قروض التي تقل مدتها عن السنة، ويطلق عليها أحيانا بنوك الودائع، حيث أن البنوك التجارية تقوم بوظيفة هامة في الاقتصاد، فهي وسيلة تعمل بين المدخرين والمستثمرين، أي بين المقرضين وبين عرض النقود وطلبها، إذ تمول المشروعات لأموال اللازمة لإنشائها وتنميتها، وتحول المدخرات إلى رأس المال منتج نشيط، فتساعد بذلك على تطوير التجارة والصناعة وتنشيط الاقتصاد الوطني، كما تعتبر تسوية عمليات التجارة الخارجية من أهم الأعمال التي يقوم بها البنك التجاري، وبذلك أصبحت في الوقت الحالي معقدة بسبب التنظيمات التي تضعها الدول في النقد الأجنبي، التي تهدف إلى حدوث عجز في الميزان المدفوعات، وقد اقتضت التنظيمات ظهور أعباء جديدة على البنوك التجارية، حيث تقوم بخدمة التجارة الخارجية، غداً أن عليها الإشراف على تنفيذ والرقابة والقيام بإجراءات حصول المستورد على العملات الأجنبية من السلطات التنفيذية¹.

كما أن البنوك التجارية تلعب دوراً محورياً في التجارة الخارجية، حيث تُعتبر الجهة الوسيطة التي تُسهل العمليات المالية بين المصدرين والمستوردين. تقدم البنوك التجارية خدمات متنوعة، من أبرزها توفير الاعتمادات المستندية (Letters of Credit)، التي تضمن للمصدر استلام مستحقاته بمجرد استيفاء الشروط المتفق عليها، وتمنح المستورد الثقة بأن الدفع لن يتم إلا بعد تسليم البضائع.

كما تقوم البنوك التجارية بتمويل التجارة الدولية من خلال تقديم القروض قصيرة الأجل لتغطية تكاليف الاستيراد أو التصدير. إضافة إلى ذلك، تقدم خدمات مثل تحويل العملات الأجنبية، إدارة المخاطر المالية (كالتحوط من تقلبات أسعار الصرف)، وضمان تسوية المدفوعات الدولية بشكل آمن وسريع.

بفضل دورها، تسهم البنوك التجارية في تسهيل حركة التجارة الخارجية، وتقليل المخاطر المالية، وضمان الالتزام بالشروط التعاقدية بين الأطراف المتعاملة.

¹ - جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، مصر، 1993، ص329.

ثانياً: الأطراف الغير مباشرة في التجارة الخارجية

1- الناقل (شركات الشحن والنقل)

الناقل، الذي تمثله شركات الشحن والنقل، يُعتبر عنصراً أساسياً في عملية التجارة الخارجية، حيث يتولى مسؤولية نقل السلع من بلد المصدر إلى بلد المستورد باستخدام وسائل النقل المختلفة، مثل النقل البحري، الجوي، البري، أو السكك الحديدية. يقوم الناقل بتوفير الحلول اللوجستية التي تضمن تسليم البضائع بأمان وفي الوقت المحدد، مع الأخذ بعين الاعتبار خصائص السلع وظروف النقل.

تشمل مهام الناقل أيضاً إعداد وثائق الشحن، مثل بوليصة الشحن (Bill of Lading)، التي تُعد دليلاً قانونياً على استلام ونقل البضائع. كما يقدم خدمات إضافية مثل التعبئة، التخزين المؤقت، وتتبع الشحنات لضمان الشفافية والكفاءة في عملية النقل، حيث تلعب شركات الشحن والنقل دوراً حيوياً في تسهيل التجارة الدولية، حيث تساعد على تقليل تكاليف النقل وتحسين سرعة وكفاءة تسليم البضائع، مما يعزز قدرة الأطراف التجارية على التنافس في الأسواق العالمية.¹

2- شركات التأمين

شركات التأمين تُعد من الأطراف الرئيسية في التجارة الخارجية، حيث تقدم الحماية المالية للأطراف التجارية ضد المخاطر المحتملة التي قد تواجه البضائع أثناء عملية النقل. تتضمن هذه المخاطر التلف، السرقة، الضياع، أو التأخير في التسليم بسبب حوادث غير متوقعة مثل الكوارث الطبيعية أو الحوادث العرضية.

تقوم شركات التأمين بتوفير وثائق تأمين خاصة بالتجارة الدولية، مثل التأمين البحري والجوي والبري، التي تغطي الخسائر المحتملة بناءً على شروط محددة يتم الاتفاق عليها مسبقاً. يُمكن أن تشمل تغطية التأمين البضائع نفسها، وسائل النقل، أو المسؤولية القانونية الناجمة عن الأضرار التي قد تصيب أطرافاً ثالثة. حيث تساعد خدمات شركات التأمين في

¹ بوكونة نورة، "تمويل التجارة الخارجية في الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، فرع تحليل

اقتصادي، جامعة الجزائر، دفعة 2011/2012، ص 12.

الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الخارجية وقطاع الجمارك بالجزائر

تعزيز الثقة بين المصدرين والمستوردين، حيث تضمن تعويض الطرف المتضرر في حالة وقوع أي خسارة، مما يقلل من المخاطر المالية المرتبطة بالتجارة الدولية ويساهم في استمرارية العمليات التجارية دون انقطاع.¹

3- وسطاء التجارة

وسطاء التجارة هم جهات أو أفراد يعملون كحلقة وصل بين المصدرين والمستوردين لتسهيل عمليات البيع والشراء في التجارة الخارجية. يتمثل دورهم في الربط بين العرض والطلب من خلال البحث عن الأسواق المناسبة للمنتجات، والتفاوض على الأسعار وشروط الدفع والتسليم لضمان تحقيق اتفاق عادل للطرفين. كما يقدمون خدمات متخصصة تشمل إعداد الوثائق التجارية مثل العقود وشهادات المنشأ، إلى جانب تقديم استشارات تتعلق بالأسواق المستهدفة والمعايير القانونية. بالإضافة إلى ذلك، يساهم وسطاء التجارة في الترويج للسلع والخدمات وزيادة فرص البيع، مما يعزز من كفاءة العمليات التجارية ويقلل من المخاطر المرتبطة بها. ومن أبرز أنواعهم الوكلاء التجاريون، الذين يعملون نيابةً عن الشركات والسماسرة الذين يوفّرون التوفيق بين الأطراف، إلى جانب شركات الوساطة المتخصصة التي تقدم خدمات متكاملة².

4- السلطات الجمركية

تُعَدّ السلطات الجمركية جهازًا حكوميًا مختصًا بتنظيم ومراقبة حركة البضائع عبر الحدود الدولية، حيث تمارس دورًا استراتيجيًا في مجال التجارة الخارجية من خلال ضمان احترام القوانين الجمركية والضريبية، والتأكد من التزام مختلف الفاعلين الاقتصاديين بالقواعد والمعايير المحددة لذلك³.

¹ السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص 14

² فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2009، ص 12 :

³ منصور أحمد، القانون الجمركي وتطبيقاته العملية، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2020، ص 45.

الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الخارجية وقطاع الجمارك بالجزائر

السلطات الجمركية هي الجهة الحكومية المسؤولة عن تنظيم ومراقبة حركة البضائع عبر الحدود الدولية لأي دولة. تلعب هذه السلطات دورًا حيويًا في التجارة الخارجية من خلال الإشراف على الامتثال للقوانين الجمركية والضريبية، وضمان التزام الأطراف التجارية بالقواعد والمعايير المحددة. تشمل مهامها الرئيسية تحصيل الرسوم والضرائب الجمركية، فحص البضائع المستوردة والمصدرة للتأكد من مطابقتها للمواصفات والشروط المطلوبة، ومنع دخول السلع غير القانونية أو المحظورة.

وتتمثل أهم مهامها في **تحصيل الرسوم والضرائب الجمركية**، وفحص البضائع المستوردة والمصدرة للتأكد من مطابقتها للمواصفات القانونية، إضافة إلى منع دخول السلع الممنوعة أو غير المشروعة¹

كما تسعى هذه السلطات إلى حماية الاقتصاد الوطني من الممارسات غير القانونية مثل التهريب أو التلاعب بقيم السلع، مع تقديم دعم لوجستي وتقني يسهل عملية التخليص الجمركي ويُسرّع حركة التجارة²

وبفضل اعتمادها على **التقنيات الحديثة** في الفحص والتخليص، استطاعت تعزيز كلّ من الشفافية والكفاءة، الأمر الذي انعكس إيجابًا على مستوى الثقة المتبادلة بين التجار والجهات الحكومية³

¹ الخطيب سامر، إدارة الجمارك وحماية الاقتصاد الوطني، دار وائل، عمان، 2019، ص 88.

² العبدلي محمد، التجارة الدولية والرقابة الجمركية، المركز العربي للنشر، بيروت، 2021، ص 132.

³ يونس فاطمة، التكنولوجيا الحديثة ودورها في تطوير العمل الجمركي، منشورات الجامعة، الجزائر، 2022، ص 59.

خلاصة الفصل:

يلعب قطاع الجمارك والتجارة الخارجية في الجزائر دورًا محوريًا في تنظيم الحركة التجارية وحماية الاقتصاد الوطني، حيث تتولى الجمارك مهام الرقابة على دخول وخروج البضائع، مكافحة التهريب، وحماية السوق المحلي، مع ضمان تحصيل الموارد المالية من الرسوم والضرائب الجمركية. ويستند نشاط القطاع إلى إطار قانوني وتشريعي متين، بما يشمل القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية، ويعكس أهمية التجارة الخارجية في دعم الاقتصاد الوطني من خلال تنويع الأسواق وتشجيع الاستثمار. ومع ذلك، يواجه القطاع تحديات تتعلق بالبيروقراطية، التأخر في المعاملات، وضعف الرقابة أحيانًا على بعض البضائع، إضافة إلى التهريب والتجارة غير الرسمية. وللتغلب على هذه التحديات، سعت الجزائر إلى تطوير الإجراءات الجمركية من خلال الرقمنة، تبسيط المعاملات، وتعزيز التعاون الدولي، ما يعزز كفاءة القطاع ويسهم في فعالية الرقابة وتحقيق الانفتاح الاقتصادي بشكل مستدام.



الفصل الثاني

الاطار التطبيقي دراسة تحليلية

الفصل الثاني

الاطار التطبيقي دراسة تحليلية

تمهيد :

شهدت الدولة الجزائرية في السنوات الأخيرة توجهاً متزايداً نحو إصلاح وتحديث قطاع الجمارك بصورة خاصة وهذا نظراً للدور المحوري الذي تلعبه هذه الهيئة في ضبط المبادلات التجارية وتنظيم التجارة الخارجية، فضلاً عن كونها من أهم الأدوات السيادية لحماية الاقتصاد الوطني. فقد أصبح من الضروري عصرنة البنية التحتية الجمركية وتكييفها مع التطورات التكنولوجية والرقمية التي يعرفها العالم، لا سيما في ظل تعاظم التحديات المرتبطة بالتهريب، والغش التجاري، والقيود غير الجمركية المفروضة على المبادلات الدولية.

ويعدّ تحديث قطاع الجمارك أحد المرتكزات الأساسية لتحسين مناخ الأعمال وتسهيل عمليات التصدير والاستيراد، إذ يسهم في تقليص آجال المعالجة الجمركية، وتبسيط الإجراءات، وضمان الشفافية والرقابة الفعالة. كما أن رقمنة العمليات الجمركية وتطوير أنظمة المراقبة والإعلام الآلي ينعكسان بشكل مباشر على تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وتحسين موقع الجزائر في مؤشرات الأداء اللوجستي والتجاري.

وانطلاقاً من أهمية هذا القطاع في دعم التجارة الخارجية، يأتي هذا الفصل لتحليل واقع عصرنة الجمارك الجزائرية، من خلال تشخيص الإصلاحات المطبقة، وتقييم فعالية الأنظمة الرقمية المستحدثة، واستعراض العراقيل التي لا تزال تعترض تحقيق الأهداف المرجوة، وصولاً إلى إبراز انعكاسات هذا المسار الإصلاحي على حركة المبادلات التجارية الخارجية للبلاد.

الفصل الثاني

الاطار التطبيقي دراسة تحليلية

المبحث الأول: عصنة قطاع الجمارك

مع تنوع وتطور جرائم التهريب على مستويات لم تكن معروفة في السابق وباستعمال كافة الحيل بطريقة متطورة، وكذلك الاعتماد على الوسائل التكنولوجية الحديثة الامر الذي الزم إدارة الجمارك الجزائرية على تحسين أدائها من خلال مواردها البشرية والمادية من خلال التفتح على المجال الخارجي والإسهام في كل المجالات ومنها المجال القانوني والاجتهاد القضائي¹.

حيث نتطرق في هذا المبحث الى (تحسين إدارة الجمارك وفق ما تقتضيه الضرورة) المطلب الأول والى (تحسين طرق (تقنيات) أداء العمل الجمركي) في المطلب الثاني

المطلب الأول: الإصلاحات التشريعية في قطاع الجمارك

تشكل جريمة التهريب تهديد على الصحة العمومية والأخلاق العامة بتهريب السلع المحظورة أو المرتفعة الرسم مثل (المخدرات، والسجائر) والمساس بالأمن الوطني من خلال تهريب الأسلحة، فإن مكافحة التهريب يعتبر من أولويات إدارة الجمارك من خلال الوسائل القانونية لاسيما المواد 327، 328، 326 من قانون الجمارك²، والذي يهدف أساسا إلى دعم وسائل مكافحة التهريب خاصة من حيث وضع التدابير الوقائية وتحسين أطر التنسيق ما بين القطاعات، إضافة إلى إحداث قواعد خاصة في مجال المتابعة والقمع

¹ تصريح المدير العام السابق للجمارك السيد بودريالة، في افتتاح للمصنف الخامس للاجتهاد القضائي في المنازعات الجمركية طبعة 2007.

² القانون رقم 04-17 المؤرخ في 19 جمادى الأولى 1438 الموافق لـ 16 فبراير 2016، يعدل ويتمم القانون 07-79 المؤرخ في 26 شعبان 1399 الموافق لـ 21 يوليو 1979، المتضمن قانون الجمارك .

الفصل الثاني

الاطار التطبيقي دراسة تحليلية

تتميز بالتشديد في العقوبات سواء العقوبات المالية أو العقوبات السالبة للحريات، وأخيرا تضمن الأمر الآليات الخاصة بالتعاون الدولي¹.

حيث تهدف هذه الإصلاحات التي اعتمدتها الدول الجزائرية إلى تكييف التشريع الجمركي مع الإتجاهات الإقتصادية الجديدة من أجل تبسيط وتسهيل أكثر للإجراءات الجمركية وتتمثل أهم الجوانب التي مستها الإصلاحات في قيام إدارة الجمارك في إطار برنامجها الإصلاحية بعدة تعديلات لتسهيل العمليات الجمركية، وتتمثل هذه الإجراءات في فحص البضاعة في مقر المتعامل الاقتصادي فالمكان العادي لفحصها هو المخازن الجمركية، والتصريح المسبق الذي يتمثل في تقنية معالجة ملف الجمركة قبل وصول البضاعة إلى الإقليم الجمركي الذي يقدم في مدة ثمانية أيام قبل وصول البضاعة، وإجراء رفع البضاعة قبل تحصيل أو دفع الحقوق الجمركية والرسوم المعمول به دوليا والذي إتبعته الجزائر في إطار سياسة الإنفتاح والاستعداد للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ولقد نصت المادة 108 من قانون الجمارك على ضرورة اتباعه، حيث يقوم المتعامل الاقتصادي بتقديم سندات الإدارة الجمارك معتمدة من طرف هيئات مالية وطنية وذلك في حالة عدم توفر السيولة الكافية لدفع المستحقات في أجل أقصاه أربعة أشهر، وفي حالة عدم الدفع تفرض على المتعامل الاقتصادي فوائد التأخير التي يجب عليه أدائها، إضافة إلى قبول التصريح الناقص (المؤقت)، الذي يسمح بتقديم تصريح غير كامل وتحدد إدارة الجمارك أجل استكمال باقي الوثائق اللازمة ولا يقبل هذا التصريح إلا في حالة تقديم عذر مقنع من التعامل الاقتصادي وإمكانية إلغاء التصريح المفصل بطلب من المصرح نفسه شريطة ثبوت عدم ارتكابه لأية مخالفة².

¹ عبد الكريم كبيش، عبد الكريم خميسي، دور الجمارك في حماية الإقتصاد الوطني في ظل التحديات الراهنة-حالة الجزائر- مجلة الباحث الإجتماعي، قسم علم الاجتماع جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، العدد 13، 2017. ص 348.

² المادة 89 من القانون 17-04 السابق الذكر.

الفصل الثاني

الاطار التطبيقي دراسة تحليلية

ومن أجل عصرنه وتكليف إدارة الجمارك مع آليات الانفتاح الاقتصادي تدخل المشرع بإجراء تعديلات على القانون الجمركي خاصة ما تعلق منها بإجراءات المنازعات وكيفية تحصيلها وهذا تماشيا مع الإتفاقية الدولية لكيوتو التي تعتبر النص المرجعي الأول الذي يسعى إلى إصلاح قطاع الجمارك.

المطلب الثاني: الإصلاحات التنظيمية والإدارية

إصلاح إدارة الجمارك وعصرنتها

إن فكرة عصرنه إدارة الجمارك لم تكن وليدة اليوم بل كانت نتاج لعمل فريق كبير

مكون من

إطارات الجمارك بمساعدة خبراء جزائريين وأجانب على مراحل.

المرحلة الأولى: تم خلالها تنفيذ البرنامج ابتداء من جانفي 1994 ، بعد اعتماده من قبل مجلس وزاري مشترك ترأسه رئيس الحكومة بتاريخ 22 نوفمبر 1993. حيث كانت أهدافه

• تبني استراتيجية إصلاح وعصرنه إدارة الجمارك في هذه المرحلة اهتمامين أساسيين متكاملين هما:

- **الأول:** يهدف إلى الانفتاح أكثر نحو العالم الخارجي وإرسال قواعد الشفافية وتجنب الانكماش كتبسيط الإجراءات وتعميم الاعلام الآلي.

- **الثاني:** يرمي إلى وضع ديناميكية تطور لتسيير المؤسسة لجميع هياكلها، كمراجعة قانون الجمارك، لجنة القيمة، التكوين والرسكلة، الأمر الذي يمكنها من التكيف المستمر مع التحولات المرتقبة للمحيطين الدولي والوطني.

أصبح هذا التغيير ضرورة حتمية أملت لها الظروف السائدة وبدونها كانت الجمارك تقف حجرة عثرة لمراحل الإصلاح في ميدان التجارة الخارجية بصفة خاصة. بحيث يرمي برنامج الإصلاح هذا إلى تجسيد عدد من الأهداف الأساسية والمرتبطة فيما بينها وهي:

الفصل الثاني

الاطار التطبيقي دراسة تحليلية

- تطوير الدور الاقتصادي للجمارك وتطوير الشراكة .
 - تطوير الموارد البشرية والتكوين
 - رفع مستوى المردود الجبائي وفعالية مكافحة التهريب والغش التجاري.
 - رد الاعتبار للمؤسسة ومصادقيتها وتمتين الأخلاقيات الجمركية.
 - عصرنه وسائل العمل ومناهج تسيير المؤسسة .
 - اصلاح قانون الجمارك وتطوير الإعلام الآلي وتعميمه.
 - تطوير العلاقات الجمركية الدولية.
 - تسهيل الإجراءات الجمركية وإصلاح عناصر التسعيرة الجمركية¹
- المرحلة الثانية (2007-2010)** تأكيداً على عصرنه إدارة الجمارك، وبمجيء السيد "محمد عبدو بودربالة" تمكنت المديرية العامة للجمارك من طرح برنامج عصرنه لعام 2007-2010 بتكلفة 10 مليار دينار، نتيجة تشخيص قامت به المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي، بنية مضاعفة جهود العصرنه وفق تفكير ناضج وإعداد محكم وقد تجلت أهدافه محورين أساسيين تمثل في:
- نقل مؤسسة الجمارك الجزائرية من تسيير إداري إلى نمط تسيير مؤسسة قائم على إلزامية تحقيق النتائج
 - تحقيق التوافق بين حتميتين في غالب الأحيان يكون التعايش فيما بينهما صعباً، هما التسهيل والرقابة . بحيث في شأن التسهيلات تسعى إدارة الجمارك جاهدة لتقليص مدة المعالجة الجمركية لعمليات التجارة الخارجية كما تم تجسيد إجراءات أخرى لفائدة المتعاملين الاقتصاديين من شأنها المساهمة في ترقية الإنتاج الوطني وتشجيع الاستثمار . وذلك من خلال:

¹ مراد زايد ، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، قسم التسيير ، جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر ، 2005-2006 ، ص 59.

الفصل الثاني

الاطار التطبيقي دراسة تحليلية

- العمل على تطوير نجاعة مصالح الجمارك من خلال التبسيط والشفافية في تفسير وتطبيق الإجراءات الإدارية .
- عصرنة وسائل العمل وطرق التسيير مع تطوير الدور الاقتصادي والشراكة مع المتعاملين
- إعادة الاعتبار للموارد البشرية وتطوير سياسة التكوين.
- ضمان تحصيل الحقوق وتفعيل محاربة التهريب¹

وعملت الإدارة على تغيير النظام المعلوماتي للتسيير الآلي للمعطيات (SIGAD) المستخدم منذ 1995، حيث أصبح هذا النظام المعلوماتي منذ سنة 2006 سيقاد"2" ، والذي من شأنه فتح آفاق جديدة لتطوير العمل الجمركي، يضاف له شبكة الأنترنت الداخلية التي تضمن نقل المعلومات بين مختلف المصالح، ولتحقيق الغرض تم تزويد جميع المصالح الجمركية من مديريات وأقسام ومتفشيات وغيرها بأجهزة الإعلام الآلي المختلفة.

المرحلة الثالثة (2011-2015)

من خلال نجاح المرحلة الثانية (2007-2010) على مكاسب عدة جعلت الإدارة الجمركية تعتني أكثر ببرنامج العصرنة، حظيت الإستراتيجية الجديدة باهتمام كبير في المفهوم والمضمون، وتحديد المحاور وتطبيقها بالتشاور مع مختلف المصالح، لهذا الغرض انتهج نهج جديد لترسيخ العصرنة يمتد على مدى سنوات تم الشروع فيه سنة 2011 حيث ركزت الأهداف فيه على النقاط التالية:

- زيادة الكفاءة التنظيمية والعملية للجمارك لتعزيز وتطوير الموارد البشرية.
- تطوير قدرات الموظفين من أجل تحسين عملهم حتى تصبح لديهم القدرة الاستباقية والعمل في إطار إيجابي.

¹ خبار الجمارك، تبسيط إجراءات الجمركة وتسهيلها، مبادرات تم تجسيدها ميدانيا ،دورية صادرة عن المديرية العامة للجمارك ،عدد 05 سبتمبر لسنة 2013 ، ص 3.

الفصل الثاني

الاطار التطبيقي دراسة تحليلية

- امتلاك أدوات خاصة للتخطيط والتحليل وحل المشاكل وأن نكون واقعيين وأصحاب مردود كبير لضمان التقدم المستمر.
 - التفكير في هذا النهج، مسؤولية مشتركة تتقاسمها مصالح الجمارك جميعها، معا من أجل إستراتيجية جديدة موجهة نحو امتياز أكبر¹
- وواصلت بعدها الدولة الاهتمام بعصرنة الجمارك فلقد سارعت إدارة الجمارك الجزائرية بتبني إصلاحات على مستوى التسيير الإداري للإدارات العمومية، وذلك بإعتماد آليات عصرية تمكن من تقليل التكاليف وضمان الفعالية في الخدمة العمومية، حيث نصت المادة 50 مكرر 02 من قانون الجمارك السالف الذكر على : "...تعمل إدارة الجمارك عن طريق استعمال الوسائل الملائمة بما فيها الإلكترونية على نشر وتوزيع كل معلومة ذات صبغة جمركية تهم المستعملين أو لها علاقة بالتنظيم الجمركي الساري المفعول ."
- علما أن هذا النظام المعلوماتي الجديد يدخل في إطار تطبيق الاستراتيجية الجديدة لتطوير قطاع الجمارك للفترة من 2016-2019 بالشراكة مع وزارة البريد وتكنولوجيات الاتصال تكلفة 03 مليون يورو، والذي سيخلف نظام سيقاد المذكور سابقا²
- اعتبر المدير العام للجمارك السيد قدور بن طاهر يوم الأحد بالجزائر أن قانون الجمارك الجديد يعد احد أهم تدابير المرحلة الأولى في تطبيق المخطط الاستراتيجي للجمارك للفترة 2016-2019 وخلال لقاء تقييمي مع إدارات المديرية العامة للجمارك -خصص لتقييم مدى تقدم المخطط منذ انطلاقه في جانفي 2016 - أكد السيد بن طاهر ان "إعداد قانون الجمارك الجديد من طرف إدارات المديرية والمصادقة عليه من قبل البرلمان يعد خطوة هامة نحو تجسيد الإستراتيجية الجديدة لعصرنة الجمارك الجزائرية."
- و قد حضر اللقاء الوزير المنتدب لدى وزير المالية المكلف بالاقتصاد الرقمي وعصرنة الأنظمة المالية السيد معتصم بوضياف.

¹ كتاب دليل الجمارك ، الجمارك في كلمات ، دليل الجمارك، دعم العصرنة الجمركية برنامج 2011-2015، ص 15

² بركات بهية، اليات محاربة جريمة التهريب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون- القسم العام - تخصص القانون الجنائي والعلوم الجنائية ، جامعة الجزائر 1، 2018، ص

الفصل الثاني

الاطار التطبيقي دراسة تحليلية

و كان البرلمان قد صادق في جانفي الماضي على قانون الجمارك الجديد المعدل والمتمم لقانون 21 يوليو 1979 والمعدل سنة 1998 . ويأتي تعديل القانون تماشيا مع التحولات الدولية استجابة لمقتضيات النموذج الاقتصادي الجديد.

و من بين المزايا المتعددة للتشريع الجديد ذكر السيد بن طاهر تعزيز الدور الاقتصادي والأمني للإدارة الجمركية ومرافقة امثل للمستثمرين وترقية التصدير وتحسين الظروف الاجتماعية والمهنية للجمركيين¹.

كما أن نظاما معلوماتيا جديدا دخل حيز الخدمة ابتداء من سنة 2020 بين الجمارك الجزائرية وكوريا الجنوبية قصد تقليص أجال الجمركة وتعزيز مكافحة الغش، وتم تشغيل هذا المشروع خلال الثلاثي الأول من سنة 2020، الذي تم إطلاقه تدريجيا خلال الثلاثي الأول من سنة 2020 بحيث يغطي كل النشاطات الجمركية، ويتكون هذا النظام الجديد من 15 وحدة تتم على مدار 3 سنوات، والذي سيستفيد منه حوالي 100 إطار من الجمارك الجزائرية من تكوين مدته 20 يوما في كوريا الجنوبية للاستفادة من خبرة هذا البلد في مجال التسيير الجمركي².

نحو رقمنة الإجراءات الجمركية حيث تم تحديد عدة آليات تتعلق بترقية رقمنة الإجراءات الجمركية ضمن قانون الجمارك الجديد الذي تم المصادقة عليه من قبل مجلس الحكومة، وسيترجم تطوير الرقمنة من خلال استحداث التصريح الإلكتروني والشباك الوحيد للمتعاملين الإقتصاديين، وهو ما يسمح بتسهيل الإجراءات والتقليص من أجال الجمركة، كما تم إعداد مخطط استراتيجي جديد للسنوات المقبلة، سيتم الكشف عن خطوطه العريضة من قبل المدير العام للجمارك اليوم بمناسبة اليوم العالمي للجمارك³.

¹ <https://www.djazairiess.com/>

² غزالي نصيرة، مقال بعنوان تكييف مهام إدارة الجمارك مع الإتفاقيات والمنظمات الجمركية وسبل عصرنتها لتحسين نشاطاتها الجمركية، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عمار ثلجي بالاعواط، المجلد 5، العدد 1 ، 2021، ص 202.

³ <https://elmaouid.dz> الجمارك الجزائرية، بعد التفتح على التجارة العالمية.... واجهة تعكس مدى إمكانية مواكبة (18:06- 2022/02/10) الرهانات والتحولات

الفصل الثاني

الاطار التطبيقي دراسة تحليلية

المطلب الثالث: الإصلاحات التقنية والتكنولوجية

طغى استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة على جميع المؤسسات العمومية منها والخاصة مما جعلها إحدى الرهانات الاستراتيجية للإدارة الجمركية الحديثة التطوير العمل الجمركي وتقديم خدمة جمركية متكاملة وتوعية، حيث أدى الدور المتزايد لنظم المعلومات والاتصال في العمل الجمركي الجديد إلى إدراج وسائل تكنولوجية حديثة كمحور رئيسي من محاور برنامج عصرنه الإدارة الجمركية وتحديث العمل الجمركي في نفس السياق، سعت الإدارة الجمركية الجزائرية على غرار الإدارات الجمركية في العالم إلى تعزيز التكنولوجي للعمل الجمركي حيث يهدف هذا المسعى إلى تحقيق هدفين أساسيين :

- هدف يتصل بالوظيفة الاقتصادية كوظيفة حديثة للإدارة الجمركية، حيث تلعب وسائل التكنولوجيا الحديثة دورا أساسيا في تسهيل التجارة من خلال أتمتة (Automatisation) العمليات الجمركية، مما يؤدي إلى توفير الجهد وربح الوقت وتخفيض التكاليف بالنسبة للمتعامل الاقتصادي؛

- هدف يتصل بالوظيفة الأمنية كوظيفة استراتيجية للإدارة الجمركية، حيث أدت متطلبات الأمن كهدف جمركي إلى ضرورة الاعتماد على وسائل تكنولوجية متطورة في عمليات الفحص والتفتيش، بغية تعزيز الدور الأمني للإدارة الجمركية وتسهيل المبادلات التجارية على هذا الأساس، أصبح جهاز الكشف بالأشعة من أهم الوسائل التكنولوجية التي تعتمد عليها الإدارة الجمركية لتعزيز نظام تسيير وتحليل المخاطر؛ لذا، سعت السلطات الجزائرية إلى تبني نظام " أي غرس " نظام **E-Gress** هو نظام إلكتروني جزائري حديث لتسيير ومتابعة العمليات الجمركية على مستوى المعابر والموانئ، طورته المديرية العامة للجمارك في إطار سياسة عصرنه القطاع الجمركي.

الفصل الثاني

الاطار التطبيقي دراسة تحليلية

يهدف هذا النظام إلى رقمنة الإجراءات المرتبطة بالتصاريح الجمركية، مراقبة حركة البضائع، وتبادل المعلومات أنياً بين مختلف المصالح الجمركية والإدارية، مما يساهم في تقليص آجال المعالجة، تعزيز الشفافية، وتحسين مراقبة السلع عبر الحدود. ويُعد E-Gress مكملاً للأنظمة المعلوماتية الأخرى مثل **SIGAD** و **ASYCUDA** **World**، ضمن مشروع الجمارك الجزائرية للتحويل الرقمي وتبسيط الإجراءات التجارية.¹

تشهد الإدارة الجمركية الحديثة تحولا استراتيجيا في مضمونها الوظيفي، حيث أصبحت الوظيفة الاقتصادية مستحدثة، تتطلب تدابير واليات جديدة تمكن الإدارة الجمركية من تحقيق دورها الاستراتيجي في السياق الراهن لهذا الغرض، اعتمدت السلطات العمومية نظام الإعلام والتسيير الالي أو ما يعرف بنظام الـ "SIGAD"، حيث تهدف الإدارة الجمركية من وراء تبني هذا النظام إلى تعزيز نظام التسهيلات الجمركية الإجرائي. يفضل هذه التقنية الجديدة أصبح رضا المتعامل الاقتصادي " إحدى المؤشرات الرئيسية القياس فعالية ومستوى الأداء الجمركي، حيث تستدعي متطلبات التحول نحو الإدارة الجمركية الرقمية جملة من الركائز ينبغي توفرها من أجل إنجاح هذا التحول الاستراتيجي للإدارة لجمركية، نذكر منها ضرورة امتلاك الإدارة الجمركية القاعدة بيانات شاملة وآمنة ويستلزم وجود مورد بشري مؤهل لإتقان التقنيات التكنولوجية وتتبع مستجداتها :

- بناء علاقة تشاور وتبادل المعلومات مع بقية الإدارات الجمركية على المستوى العالمي والاستفادة من الخبرات المتداولة.²

¹ غمشي سعيد، مهدي العربي، مقال بعنوان " الإصلاح الجمركي " مجالاته وأدواته" حالة الجزائر - ، مجلة دراسات انسانية واجتماعية / جامعة وهران 2، المجلد 9، العدد 2، 2020 ، ص 341.

² عيسى بوراوي، عمار ميلودي، التحول إلى الجمال الرقمية كمدخل لتحقيق السلطة الاستراتيجية، دراسة حالة الجمارك الجزائرية مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة محمد بوشاف المسيلة، العدد الثامن، 2017، ص 415.

الفصل الثاني

الاطار التطبيقي دراسة تحليلية

• الاستفادة من الخبرات والدورات التدريبية التي يقدمها خبراء منظمة الجمارك العالمية في هذا المجال، يتيح تبني الإدارة الجمركية لوسائل التكنولوجيا الحديثة في المجال الإجرائي تحقيق المرونة في العمل الجمركي وتدعيم بيئة الاستثمار من خلال نظم إجرائية، تراعي الأطراف ذات المصلحة بتلبية حاجياتهم وتقديم خدمة جمركية إلكترونية بمعايير ومواصفات عالمية إن التوجه نحو الجمارك الرقمية يتيح جملة من الإيجابيات يمكن تحديدها كالتالي سداد جميع المستندات الحكومية من مكان العمل دون الحاجة للتوجه لفرع البنك . إمكانية خدمة السداد طوال أيام الأسبوع وعلى مدار الساعة إمكانية الاستعلام عن الرسوم الجمركية ودفع الضرائب المستحقة وتأكيد العمليات إلكترونيا توفير الأمن في وسائل السداد باستخدام تكنولوجيا تشفير عالية الكفاءة لضمان سرية عملية الدفع والتأكد من أن العملية تمت فقط من قبل الشركة (العميل) ولمدفوعات تخص الشركة إمكانية متابعة عمليات الدفع واستنساخ التقارير.

لقد بات التعزيز التكنولوجي للعمل الجمركي هدفا استراتيجيا للإدارة الجمركية الحديثة في عالم يتجه نحو الآلية والأنمنة باعتماد نظم المعلوماتية والاتصال. " لقد تزودت الجمارك منذ السبعينات بأنظمة جمركية آلية كأجهزة الإعلام الآلي الخاصة بالشحن الدولي، بيد أن الأمر أصبح يتعلق بإضفاء طابع غير مادي على التصاريحات والوثائق الملحقة بشكل نهائي، وهذا للوصول إلى بناء جمارك بدون أوراق¹

ان الجزائر وسعيها منها للاندماج في الاقتصاد العالمي، قد قامت باستحداث العديد من الآليات وفقا للمبادئ والمعايير التي تنص عليها المنظمة العالمية للجمارك، خاصة بعد مصادقتها على اتفاقية كيوتو، والعمل على تقديم العديد من التسهيلات للمتعاملين الاقتصاديين وهذا بغرض تنشيط التجارة الخارجية.

تتمثل الأنظمة الحديثة في الإدارة الجمركية الداخلة في تسهيل حركة التجارة في:

1. نظام المتعامل الاقتصادي المعتمد (O.E.A) لتسهيل التجارة الخارجية.

¹ عابدة سيد خطاب، الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية في ظل إعادة الهيكلة. الاندماج ومشاركة المخاطر، دار شركة الحريري للطباعة، 2003، ص5.

الفصل الثاني

الاطار التطبيقي دراسة تحليلية

حيث يعرف المتعامل الاقتصادي المعتمد Opérateur Economique Agree على انه " كل متعامل اقتصادي سواء كان شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الجزائر، يمارس نشاطات الاستيراد والتصدير، ويتدخل في ميادين إنتاج السلع والخدمات" وهو نوع من الإجراءات التي فرضتها المنظمة العالمية للجمارك لايجاد حلول سريعة لتسهيل التجارة الدولية وتأمينها، وتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية.

من بين الشروط للحصول على صفة المتعامل الاقتصادي ما يلي :

- الإقامة في الجزائر دون فرض الجنسية الجزائرية للمتعامل وممارسة نشاطات الاستيراد والتصدير في مجال إنتاج السلع والخدمات.
 - ألا تكون له سوابق طيلة ثلاث سنوات الأخيرة في التجارة الخارجية مع كامل المؤسسات المؤطرة لهذا القطاع كالجمارك، الضرائب، التجارة، العمل، والضمان الاجتماعي، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI) الوكالة الوطنية لتطوير التجارة الخارجية.
 - ألا يكون في حالة إفلاس أو تصفية أو توقف عن النشاط أو التسوية القضائية أو الصلح، بالإضافة إلى إثبات ملاءمته المالية خلال ثلاث سنوات الأخيرة¹.
 - أن يكون قد ساهم في عمليات التجارة الخارجية بصفة منتظمة، وسجل على الأقل عشر عمليات تصديرا أو استيرادا في السنة الواحدة خلال ثلاث سنوات الأخيرة.
- يتم العمل بهذا النظام بمنح الأولوية للمؤسسات الإنتاجية الكبرى العمومية والخاصة على اختلاف أشكالها وخدماتها، والتي تنشط في مجال الإنتاج والتحويل وهذا الامر الذي ضبط عدم لاضطراب تمويناتهم من المواد الأولية، ثم إلى المؤسسات الأخرى المعروفة بنزاهتها لدى الجمارك.

¹ الجمهورية الجزائرية الجريدة الرسمية، العدد 14 الصادرة في 7 مارس 2012، المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 12-93 المؤرخ في 8 ربيع الثاني 1433 الموافق 1 مارس 2012 المجدد الشروط الاستفادة من صفة المتعامل الاقتصادي للمعتمد لدى الجمارك.

الفصل الثاني

الاطار التطبيقي دراسة تحليلية

في ذات السياق تجدر الإشارة إلى انه إلى غاية 28 فيفري 2017 وصل عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين في الجزائر حوالي 335 متعامل معتمد، حيث يستفيد المتعامل الاقتصادي المعتمد من العديد من التسهيلات والمزايا عند عملية الجمركية تشجيعا العملية الاستثمار، والتي يمكن تقسيمها إلى تسهيلات مالية وأخرى إجرائية كما يأتي:

1- الامتيازات المالية: وتتمثل فيما يأتي:

- تعليق الحقوق والرسوم الجمركية في مختلف الأنظمة الجمركية الاقتصادية، والرسوم والضرائب الداخلية التي تفرض وتحصل بموجب قوانين أخرى غير قوانين التعريف الجمركية، وذلك بصفة كلية أو مؤقتة أثناء تنفيذ أحد هذه الأنظمة.
- إمكانية الاستفادة من التخفيضات على الرسوم والحقوق الجمركية بعد إيداع التصريح المفصل.
- إمكانية تحصيل هذه الرسوم من قبل إدارة الجمارك إلى ما بعد رفع البضاعة، تجسيد التسهيل الإجراءات الجمركية، والسماح للمستوردين الذين يعانون من صعوبات مالية الاستفادة من هذه الإجراءات.
- إمكانية استرداد الرسوم والحقوق الجمركية إذا توفرت الشروط المنصوص عليها.

2- نظام المعلومات والتسيير الآلي للجمارك (S.I.G.A.D) لتسهيل إجراءات

الجمركية

أن الإصلاحات المتعلقة بتطوير نظام المعلومات والتسيير الآلي للجمارك SIGAD والمتعلقة بتوسيعه على المستوى الجغرافي، وذلك بتوصيل مواقع أخرى جمركية مثل: المكاتب المينائية الثانوية، ومكاتب المطارات والمكاتب الداخلية، هذا النظام ساهم بتعميم الأروقة الجمركية التي تم استحداثها انطلاقا من سنة 2004 على كافة المكاتب الجمركية عبر التراب الوطني، الامر الذي جعل هذا النظام دور فعال في تسهيل عمليات الجمركية وبالتالي تنشيط المبادلات التجارية خاصة تلك المتعلقة بالاستيراد.

الفصل الثاني

الاطار التطبيقي دراسة تحليلية

أهداف نظام (SIGAD)

لقد قامت المديرية العامة للجمارك باتخاذ عدة إصلاحات جمركية تتعلق بتخفيف إجراءات الالتحاق في نظام SIGAD الخاص بالجمركة الآلية للسلع عن بعد سنة 2011 حيث أعلنت ما يلي: "كل مصرح لدى الجمارك الوكلاء المعتمدين لدى الجمارك المتعاملين الاقتصاديين، أمناء الحمولة أو أي شخص مؤهل آخر يرغب في توقيع عقد اشتراك في برنامج "سيقاد"، يعفى عند تكوين الملف الإداري اللازم من تقديم بطاقة الرقم التعريفي الجبائي وكذا نسخة من الملف التجاري¹.

هنا قامت المديرية بتسهيل إجراءات الاشتراك خاصة وان بطاقة الرقم التعريفي الجبائي تستغرق وقتا طويلا لتقديمها للمتعامل من قبل إدارة الضرائب نظرا لما تحتاجه من إجراءات معقدة، حيث تتمثل الأهداف المرجوة من استحداث هذا النظام وتعميمه فيما يأتي:

- تطبيق وتوسيع مفهوم الجديد للشراكة بين الجمارك وقطاع الأعمال، الذي يستهدف تسهيل الإجراءات للمتعاملين الاقتصاد الذين لا يشكلون خطرا على الموارد المالية للدولة.
- تطبيق إجراءات جمركية موحدة ومتجانسة عبر كل المكاتب الجمركية للبلد.
- الاستجابة لقواعد التنفيذ السليم للمبادلات التجارية بالتفاعل مع التطورات التكنولوجية والمعلوماتية المتسارعة.

- فحص مادي اقل للبضائع والإفراج عنها بسرعة
- إجراءات ووثاق أبسط على المعايير الدولية².
- توسيع وتكثيف الإعلام الجيد للمتعاملين عن النظم الاقتصادية، بخصوص التعريف بها والاستفادة منها.
- زيادة تحصيل الرسوم والضرائب بسبب التطبيق الموحد للقانون والحساب الآلي لها.

¹ عبد العالي بورويس، تقييم مسار الإصلاح الجمركي في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية، المجلد 27، العدد 1، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2016، ص 170.

² عبد العالي بورويس، المرجع السابق، ص 175.

نظام " أي غريس " 3-

هذا النظام هو مقترح أمريكي يهدف إلى تحقيق الأهداف الأمنية للإدارة الجمركية من خلال عملية مسح آلي دقيق في وقت قياسي قدر ب(أربع ثواني) في مجال الفحص والتفتيش للحاويات¹..

المبحث الثاني: أثر عصرنه الجمارك على التجارة الخارجية الجزائرية

مع التطورات الاقتصادية العالمية وتزايد التبادل التجاري الدولي، برزت الحاجة إلى تحديث آليات العمل الجمركي لضمان فعالية الرقابة وسرعة إنجاز المعاملات. لقد أصبح **عصرنه الجمارك** إحدى الأدوات الرئيسية التي تمكن الجزائر من مواجهة التحديات المرتبطة بالتجارة الخارجية، مثل التهريب، التأخير في معالجة الشحنات، وتعقيدات الإجراءات الإدارية التقليدية.

ويهدف هذا المبحث إلى دراسة أثر تحديث الإجراءات الجمركية على حركة التجارة الخارجية، من خلال تحليل كيف ساهمت الرقمنة، تبسيط الإجراءات، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في تسهيل الإجراءات التجارية، زيادة سرعة الإفراج عن البضائع، وتحسين تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية. كما سينتظر المبحث إلى التحديات التي تواجه تطبيق عصرنه الجمارك، مع إبراز أهمية تطوير الكفاءات البشرية والبنية التحتية لتحقيق أقصى استفادة من هذه الإصلاحات في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز مكانة الجزائر في المنظومة التجارية الدولية.

¹المديرية العامة للجمارك www.douan.gov.dz اطلع عليه بتاريخ 15 ماي 2025 20:19.

الفصل الثاني

الاطار التطبيقي دراسة تحليلية

المطلب الأول: انعكاسات العصرية على الصادرات

أولاً: التسهيلات الإجرائية: وتتمثل فيما يأتي :

- التعجيل بالتخليص الجمركي بالإفراج عن البضائع حتى قبل تسديد الضرائب والرسوم، وتحويلها إلى المخازن ومساحات القبول المؤقت ثم إلى نظام الإيداع الجمركي بعد مرور واحد وعشرون يوم، حيث يتم تخزينها في أماكن تحددها إدارة الجمارك.
- التسهيل فيما يخص الاستفادة من إجراءات الجمركة المبسطة.
- التقليل من عمليات المراقبة المالية والوثائقية.
- الأولوية في معالجة البضائع عند المراقبة.¹
- توجيه البضائع حسب الحالة إلى الرواق الأخضر مباشرة، بعد تسجيل تصريحهم دون مراقبة فورية.
- الاكتتاب في التصريحات المبسطة للعبور عبر الطرقات (D.S.T.R) في حال نقل البضائع خارج المحيط الجهوي.
- مراقبة البضائع المستوردة تكون من خلال الوثائق المثبتة للبضائع وهذا الامر الروتيني .
- عملية الجمركة عن بعد أو الفحص لدى المتعامل من خلال المراقبة البعيدة التي تقدم عناصر الجمارك والتي تتم في مخازن بالمؤسسات المعنية، كما لا تمنع المصالح الجمركية من القيام بمراقبة قبلية أي قبل أن تغادر البضائع الموانئ والمطارات.

ثانياً: التسهيلات الجمركية المقدمة من قبل إدارة الجمارك للمصدرين

في محاولة جادة لسعي الجزائر نحو تشجيع التصدير بهدف تحقيق التوازن النسبي للميزان التجاري تطرح إدارة الجمارك عدة تسهيلات للمصدرين تتمثل في:²

¹ اللحياني ليلي المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه علوم في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2017، ص 40.

² الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية www.algex.dz اطلع عليه بتاريخ 15 ماي 2025 20:36

الفصل الثاني

الاطار التطبيقي دراسة تحليلية

- الإعفاء من إيداع ضمانات في إطار نظام القبول المؤقت عند استيراد الرزم الفارغة لتغليف السلع الموجهة للتصدير أو السلع الموجهة لتحسين الصنع الايجابي (التحويل) لتصدر لاحقا، وهذا ينطبق أيضا على التصدير المؤقت للسلع من أجل تحسين الصنع السلبي ، والموجهة للتصدير النهائي.
 - زيارة الموقع والتخليص الجمركي عن بعد.
 - إصدار وصل العبور بالجمارك (TPD) ، بالنسبة للصادرات التي تمت عبر الطرق البرية.
 - إنشاء الرواق الأخضر، الذي يسمح بالمصادقة على تصريح التصدير دون معاينة السلع.
 - تفعيل الدفتر ATA بمدة صلاحية (01) سنة وهو إجراء مبسط للتصدير المؤقت للعينات وكذا للمشاركة في المعارض والصالونات في الخارج، ويسلم حصريا من طرف الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI)¹
 - التصريح المسبق المبكر وتقديم البيان قبل وصول البضائع.
- ويجدر بالذكر أهمية استحداث الأروقة الجمركية في تسهيل إجراءات الجمركة للأروقة الجمركية (الأحمر، الأخضر، البرتقالي) دور في زيادة حركة الواردات، فهي تحفز المتعاملين الاقتصاديين على الاستيراد نظرا لما توفره من ربح الوقت والتكاليف، حيث:

1- ربح الوقت

من خلال وضع البضاعة للمتعاملين مباشرة في الرواق الأخضر، وهذا ما يوفر عليهم الخضوع للجمركة العادية (الرواق الأحمر) وهو ما يسهل للمؤسسات الاقتصادية التي تعتمد على استيراد المواد الأولية للقيام بنشاطها بالحصول على التمويل الدائم، مما يوفر ضياع الوقت في مكوث هذه المواد في النقاط الجمركية وهي لا تحتاج لذلك.

¹الموقع الوطني لوكالة الاستثمار <http://www.andi.der> اطلع عليه بتاريخ 15 ماي 2025 :32 19

2-: توفير التكاليف:

أن مكوث البضائع في النقاط الجمركية (المخازن الجمركية) وخضوعهم للجمركة العادية يكلف المتعاملين مصاريف زائدة، حيث كلما طالت مدة المكوث انعكست سلبا على المتعاملين، كما أن اللجوء إلى الفحص المادي للمواد قد يضر بسلامة المواد التي تكون حساسة.

إذن فإن استحداث الأوراق الجمركية وتعميمها يساهم في تسهيل إجراءات الجمركة، وبالتالي يشجع المتعاملين على الاستيراد والتصدير

ثالثا : تشجيع الصادرات خارج المحروقات.

خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2025، شهدت الجزائر تطورا ملحوظا في مجال الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث ارتفعت قيمتها من 1.7 مليار دولار في 2019 إلى حوالي 7 مليارات دولار في 2022، قبل أن تتراجع إلى نحو 5 مليارات دولار في 2023، ثم تعود للارتفاع مجدداً إلى 5.05 مليار دولار في 2024. في الربع الأول من 2025، سجلت الصادرات غير النفطية 116.9 مليار دينار جزائري (حوالي 885 مليون دولار)، مع زيادة ملحوظة في قطاعات المعدات ووسائل النقل، مما يشير إلى استمرارية الاتجاه الإيجابي في هذا المجال .

توزعت هذه الصادرات على عدة قطاعات رئيسية، أبرزها الصناعات الكيماوية، مواد البناء، الأسمدة، الحديد والصلب، والمنتجات الزراعية المحولة. على سبيل المثال، قفزت صادرات الأسمدة من 800 مليون دولار في 2020 إلى نحو 4.25 مليار دولار في 2022. كما شهدت صادرات الحديد والصلب زيادة كبيرة، حيث بلغت حوالي 423 مليون دولار في 2022، بعد أن كانت لا تتجاوز 34 مليون دولار في 2019).¹

فيما يتعلق بالأسواق المستهدفة، توسعت الجزائر في تصدير منتجاتها إلى 88 دولة عبر أربع قارات، مع طموح للوصول إلى 100 دولة. تستهدف الجزائر بشكل خاص الأسواق

¹ <https://ultraalgeria.ultrasawt.com/>

الفصل الثاني

الاطار التطبيقي دراسة تحليلية

الإفريقية والعربية والأوروبية، حيث تمثل هذه الأسواق فرصًا كبيرة لتوسيع نطاق التصدير وتعزيز الحضور الدولي للمنتجات الجزائرية.

في إطار دعم هذه الجهود، قامت الجزائر بتنفيذ عدة إصلاحات استراتيجية، منها إنشاء وزارة للتجارة الخارجية وترقية الصادرات، وتعديل قانون الاستثمار، وتحسين بيئة الأعمال. كما تم استحداث صندوق دعم وترقية الصادرات (FSPE) لتغطية جزء من تكاليف النقل وتسهيل الإجراءات الجمركية. تجدر الإشارة إلى أن متوسط قيمة الصادرات خارج المحروقات بلغ نحو 5 مليارات دولار سنويًا خلال السنوات الخمس الأخيرة، مع تسجيل ذروة بلغت 7 مليارات دولار سنة 2022).

تطمح الجزائر إلى رفع قيمة صادراتها غير النفطية إلى 20 مليار دولار سنويًا بحلول عام 2025، وذلك من خلال تعزيز القدرات الإنتاجية، تحسين جودة المنتجات، والالتزام بمعايير السوق الدولية. تسعى السلطات العمومية إلى تحقيق هذا الهدف عبر تنويع الصادرات، خاصة في قطاعات الفلاحة والبناء والصناعة، وتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية لتوسيع الأسواق المستهدفة.¹

من المتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نموًا متوسطًا بنسبة 5% سنويًا من 2025 إلى 2027، مما سيسهم في تقليل الاعتماد على قطاع المحروقات وتعزيز التنوع الاقتصادي. تستهدف الجزائر أسواقًا متنوعة، بما في ذلك دول الاتحاد الأوروبي، إفريقيا، وآسيا. وفي خطوة لتعزيز التبادل التجاري، افتتحت الجزائر مع موريتانيا بوابة حدودية جديدة في فبراير 2024، واتفقت على إنشاء منطقة تجارة حرة وبناء طريق يربط تندوف الجزائرية بإزويرات الموريتانية.

على الرغم من هذه التطورات الإيجابية، تظل التحديات قائمة، مثل ضعف التنسيق بين المؤسسات المعنية، محدودية القدرة التنافسية لبعض المنتجات، والبيروقراطية في

¹ إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التجارة وترقية الصادرات، التقرير السنوي حول الصادرات خارج المحروقات (2023)، وعلى تصريحات رسمية منشورة في وكالة الأنباء الجزائرية (APS) بتاريخ 15 ديسمبر 2023.

الفصل الثاني

الاطار التطبيقي دراسة تحليلية

الإجراءات الجمركية. ومع ذلك، تواصل الجزائر جهودها لتعزيز الصادرات غير النفطية من خلال تحديث السياسات، تحسين البنية التحتية، وتوسيع الشراكات الاقتصادية الدولية. بناءً على هذه المعطيات، يُلاحظ أن الجزائر تسير بخطى ثابتة نحو تحقيق أهدافها في تنويع الاقتصاد وتعزيز الصادرات غير النفطية، مع التركيز على تحسين الكفاءة وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق العالمية.

رابعاً: تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية.

خلال السنوات الأخيرة، أولت الجزائر اهتماماً كبيراً لتعزيز القدرة التنافسية لمنتجاتها الوطنية في الأسواق الدولية، خاصة خارج قطاع المحروقات. فقد ركزت السياسات الاقتصادية على تطوير جودة المنتجات، تحسين مستوى التصنيع، وتبني المعايير الدولية لضمان قبول المنتجات الجزائرية في الأسواق الخارجية. وبلغ متوسط الصادرات غير النفطية نحو 5 مليارات دولار سنوياً خلال الفترة 2019-2024، مع تسجيل ذروة في 2022 بلغت حوالي 7 مليارات دولار، وهو ما يعكس تحسن القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية .

كما ساهمت الجمارك الجزائرية بشكل مباشر في تعزيز هذه القدرة من خلال تسهيل الإجراءات، رقمنة العمليات، وتقليل زمن الإفراج عن البضائع، ما أتاح للمصدرين التوسع في الأسواق المستهدفة وزيادة كفاءة التصدير. ووفقاً للإحصائيات، فقد تمكنت الجزائر من تصدير منتجاتها إلى نحو 88 دولة في 2023، مع توقع الوصول إلى 100 دولة بحلول 2025، خاصة في إفريقيا وأوروبا وآسيا¹.

لتحقيق تنافسية أعلى، ركزت الدولة أيضاً على تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة في التصدير، تقديم دعم مالي وتقني، وإنشاء معارض تجارية دولية، ما ساهم في ارتفاع صادرات المنتجات الغذائية بنسبة 59.1% في 2023، ووصول صادرات الأسمدة إلى 4.25 مليار دولار في نفس العام.

¹ إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التجارة وترقية الصادرات، التقرير السنوي حول الصادرات خارج المحروقات (2023)، وعلى تصريحات رسمية منشورة في وكالة الأنباء الجزائرية (APS) بتاريخ 15 ديسمبر 2023.

الفصل الثاني

الاطار التطبيقي دراسة تحليلية

وعليه، يُلاحظ أن تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية أصبح نتيجة تضافر السياسات الاقتصادية، الإصلاحات الجمركية، ودعم المؤسسات المصدرة، ما يعكس التزام الجزائر بتنويع اقتصادها وزيادة حضورها في الأسواق العالمية بمنتجات ذات جودة عالية وقيمة مضافة كبيرة.

المطلب الثاني: انعكاسات العصرية على الواردات

مع تزايد حجم التجارة الدولية وتعقيد سلاسل التوريد، أصبح من الضروري للجزائر تحديث آليات عمل الجمارك لتحسين مراقبة الواردات وضمان سلامة الاقتصاد الوطني. لقد أتاح عصرية الجمارك استخدام أدوات وتقنيات حديثة في تفتيش السلع المستوردة، مما ساهم في تحسين الرقابة على الجودة والسلامة الصحية للمنتجات، وتقليل المخاطر المتعلقة بالمنتجات المغشوشة أو المقلدة.

كما لعبت التقنيات الحديثة دورًا فعالًا في مكافحة التهريب والغش التجاري، عبر أنظمة تتبع رقمية، قواعد بيانات مركزية، وأجهزة فحص متطورة، ما أدى إلى كشف المخالفات بشكل أسرع وأكثر دقة. هذا التطور ساعد على حماية المستهلكين ودعم التنافسية العادلة بين المتعاملين الاقتصاديين.

بالإضافة إلى ذلك، ساهمت العصرية في تبسيط الإجراءات الجمركية وتقليل العراقيل البيروقراطية أمام المتعاملين، من خلال الرقمنة وإدخال الأنظمة الإلكترونية لإيداع التصاريح الجمركية وتتبع المعاملات، مما قلل الوقت والتكاليف المرتبطة بالاستيراد.

الفصل الثاني

الاطار التطبيقي دراسة تحليلية

وبذلك، أصبحت الواردات أكثر أمانًا وسلاسة، مما يعزز الفعالية الاقتصادية ويدعم الانفتاح التجاري للجزائر على الأسواق العالمية.

أولاً: تحسين مراقبة السلع المستوردة

عززت الجمارك الجزائرية من قدرتها على مراقبة السلع المستوردة بشكل كبير من خلال تحديث أنظمة الفحص والتفتيش واعتماد التكنولوجيا الحديثة في جميع مراحل العمليات الجمركية. فقد أصبح بالإمكان التأكد من مطابقة السلع للمواصفات القياسية والصحية المعتمدة قبل السماح بدخولها إلى السوق المحلية، مما يساهم في حماية المستهلكين من المنتجات المغشوشة أو غير المطابقة للمواصفات. كما ساعدت هذه الأنظمة على رصد المخاطر الاقتصادية والتجارية المرتبطة بالواردات، مثل السلع المقلدة أو ذات الجودة الرديئة التي قد تؤثر على المنافسة بين المنتجات المحلية والمستوردة.

اعتمدت الجمارك على تقنيات متقدمة مثل أجهزة الفحص بالأشعة السينية، وأنظمة تتبع رقمية مرتبطة بقواعد بيانات مركزية، الأمر الذي ساهم في تقصير زمن التفتيش وزيادة دقة الكشف عن المخالفات. كما أصبحت عملية متابعة الشحنات المستوردة أكثر فعالية، حيث يمكن تتبع كل شحنة منذ دخولها إلى الميناء حتى الإفراج عنها، مما يحد من أي محاولات للتهرب أو الغش التجاري.

وعلى سبيل المثال، أظهرت الإحصائيات أنه في عام 2024، تم معالجة 1,113 حالة تهريب وغش، بزيادة قدرها 21% مقارنة بالعام السابق، وهو ما يعكس فعالية هذه الآليات الجديدة في تعزيز الرقابة وحماية الاقتصاد الوطني. يعكس هذا التوجه أيضاً اهتمام الدولة بخلق بيئة تجارية آمنة وشفافة، تدعم الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين وتحفز على الالتزام بالقوانين واللوائح الجمركية¹.

ثانياً : مكافحة الغش والتهريب عبر أدوات حديثة

¹الجمارك الجزائرية: الأرقام الرئيسية لعام 2024.

الفصل الثاني

الاطار التطبيقي دراسة تحليلية

تمكنت الجمارك الجزائرية من مكافحة الغش والتهريب بشكل فعال من خلال اعتماد مجموعة من التقنيات الحديثة والمتطورة، والتي مكنت السلطات من رصد المخالفات قبل تفاقمها. من أبرز هذه الأدوات أجهزة الفحص بالأشعة السينية، التي تسمح بالكشف عن البضائع المخبأة أو غير المصرح بها داخل الحاويات والشحنات، إضافة إلى أنظمة تتبع رقمية متصلة بشبكة الجمارك وقواعد بيانات مركزية، تمكن من متابعة الشحنات خطوة بخطوة منذ وصولها إلى الموانئ أو المنافذ الحدودية وحتى الإفراج عنها.

لقد أسهمت هذه الآليات في تسريع الكشف عن المخالفات وتقليل الأخطاء البشرية، كما عززت من قدرة الجمارك على تحديد وتوقيف عمليات التهريب التي تستهدف الأسواق المحلية، بما يحافظ على السلامة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. ويظهر الواقع العملي هذا الأثر بشكل واضح، حيث أظهرت الإحصائيات أنه في عام 2024، تم ضبط 1,579 مركبة متورطة في أنشطة تهريب، مسجلة بذلك زيادة قدرها 25% مقارنة بالعام السابق.

يعكس هذا النجاح التنسيق المستمر بين الجمارك والهيئات الرقابية الأخرى، فضلاً عن الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية والأجهزة المتطورة، مما أدى إلى تعزيز الشفافية في العمليات الجمركية وحماية الاقتصاد الوطني من الانتهاكات التجارية. كما ساعد ذلك على خلق بيئة تجارية أكثر أماناً وثقة للمتعاملين، مع تقليل الخسائر المالية الناتجة عن الأنشطة غير القانونية¹.

ثالثاً: تقليص العراقيل البيروقراطية أمام المتعاملين

ساهمت الجمارك الجزائرية في تبسيط الإجراءات الجمركية من خلال رقمنة العمليات، مما أدى إلى تقليل الوقت والتكاليف المرتبطة بالإفراج عن السلع المستوردة. في الربع الثالث

¹الجمارك الجزائرية: الأرقام الرئيسية لعام 2024.

الفصل الثاني

الاطار التطبيقي دراسة تحليلية

من عام 2024، بلغ إجمالي واردات الجزائر 11.411 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 7.97% مقارنة بالربع الثاني من نفس العام.

في إطار سعيها لتحسين مناخ الأعمال وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، عملت الجزائر على تبسيط الإجراءات الجمركية وتقليص البيروقراطية المرتبطة بالواردات.

من أبرز هذه الإصلاحات:

• إطلاق نظام النافذة الواحدة (Single Window) يهدف هذا النظام إلى دمج جميع الإجراءات الجمركية والإدارية في منصة إلكترونية موحدة، مما يسهل على المتعاملين تقديم الوثائق وتتبع شحناتهم بشكل رقمي، ويقلل من التداخل بين مختلف الهيئات الحكومية.

• إدخال نظام التصريح عن بُعد: سمح هذا النظام للمستوردين بتقديم التصريحات الجمركية إلكترونياً، مما أدى إلى تقليص الوقت المستغرق في الإجراءات وتخفيف الضغط على الموانئ والمراكز الجمركية.

• تسريع الإجراءات للسلع الأساسية: في أغسطس 2025، أطلقت وزارة التجارة الخارجية والمصدرين مبادرة لتسريع الإفراج عن السلع الأساسية، حيث أصبح بإمكان الجمارك السماح بالإفراج عن البضائع دون برنامج استيراد معتمد بالكامل، بشرط تقديم المستوردين تعهداً كتابياً والامتثال لالتزامات الإبلاغ.

ساهمت هذه الإصلاحات في تحسين ترتيب الجزائر في مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال، حيث أظهرت الإحصائيات أن إجمالي واردات الجزائر في الربع الثالث من عام 2024 بلغ 11.411 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 7.97% مقارنة بالربع الثاني من نفس العام.

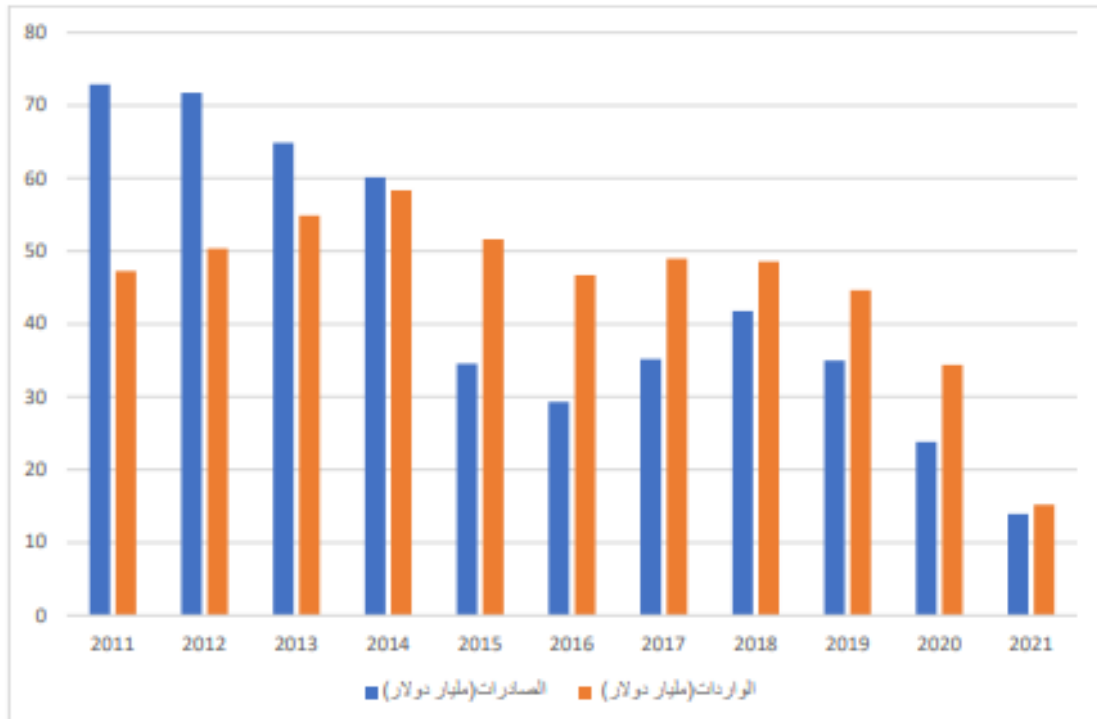
تعكس هذه التطورات التزام الجزائر بتحديث بنيتها التحتية الجمركية والرقمية، مما يساهم في تحفيز الاستثمارات الأجنبية والمحلية، ويعزز من مصداقية النظام التجاري في البلاد.

الفصل الثاني

الاطار التطبيقي دراسة تحليلية

المطلب الثالث: أثر عصره قطاع الجمارك على تطور التجارة الخارجية بالجزائر

¹أولا: تطور التجارة الخارجية في الجزائر



الشكل رقم 01: تطور التجارة الخارجية من 2011-2021

من خلال الشكل الذي يمثل مخطط يوضح تطور التبادلات التجارية الخارجية بالجزائر خلال الفترة (2011) إلى السداسي الأول (2021)، الملاحظ من خلال المخطط أن حصيلة صادرات وواردات الجزائر خلال فترة الدراسة 2011-2021 قد شهدت تذبذبا واضحا فبالنسبة للصادرات فقد سجلت أعلى قيم الصافي كل من السنتين 2011 و 2012 بقيمة قدرت ب 72.88 مليار دولار و 71.73 مليار دولار على التوالي، ثم سجلت تراجع متواصل إلى غاية 2016 حيث سجلت 29.31 مليار دولار، لتشهد بعد ذلك ارتفاع طفيف خلال سنتي 2017 و 2018 و عاودت الانخفاض لتسجل ادني قيمة لها سنة 2020 قدرت ب: 23.8 مليار دولار و هذا راجع للوضع الوبائي وحالة الانغلاق الاقتصادي الذي عاشه عام 2020، حيث أنها ارتفعت مجددا خلال السداسي الأول من العام الجاري (2021) مقارنة بنفس الفترة للعام الماضي (2020)، يرجع التذبذب في قيمة صادرات الجزائر إلى سيطرة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري.

غير انه وعلى غرار العادة فقد بدأت الصادرات خارج المحروقات بفرض نفسها حيث سجلت طفرة نوعية ملفتة بارتفاع قيمة الصادرات خارج المحروقات في سنة 2021 حيث شكلت ما نسبته 9.49% و 12.3% من إجمالي الصادرات في السنتين على التوالي، ويتضح هذا أكثر من خلال الجدول الآتي:

الفصل الثاني

الاطار التطبيقي دراسة تحليلية

السنة	صادرات خارج المحروقات (م.د.)	النسبة المئوية للصادرات خارج المحروقات %
2011	1.22	2.90
2012	1.15	2.82
2013	1.05	3.28
2014	1.66	4.59
2015	1.48	5.85
2016	1.39	6
2017	1.93	3.95
2018	2.83	5.39
2019	2.06	5.91
2020	2.26	9.49
2021	2.03	12.38

تشير البيانات الواردة في الجدول إلى أن الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات عرفت خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2021 تطوراً تدريجياً من حيث قيمتها ومساهمتها في إجمالي الصادرات الوطنية. فبالرغم من أن الأرقام المسجلة تبقى دون الطموحات المعبر عنها في مختلف السياسات الاقتصادية، إلا أنها تعكس وجود مسار إصلاحي بدأ يؤتي ثماره بشكل متزايد، خاصة خلال السنوات الأخيرة من الفترة المدروسة.

كما اتسمت مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات بنوع من التذبذب خلال الفترة الممتدة بين 2011 و2019، حيث تراوحت النسبة بين 2.90% و6%، مع تسجيل أدنى نسبة سنة 2012 (2.82%) وأعلى نسبة سنة 2016 (6%). ويُظهر هذا التذبذب أن الجهود المبذولة لعصرنة القطاع الجمركي وتحفيز التصدير لم تكن متوازنة أو مستمرة بما يكفي لتحقيق نتائج ثابتة، مما يعكس الحاجة إلى إصلاحات أكثر شمولاً واستدامة في هذا المجال.

الفصل الثاني

الاطار التطبيقي دراسة تحليلية

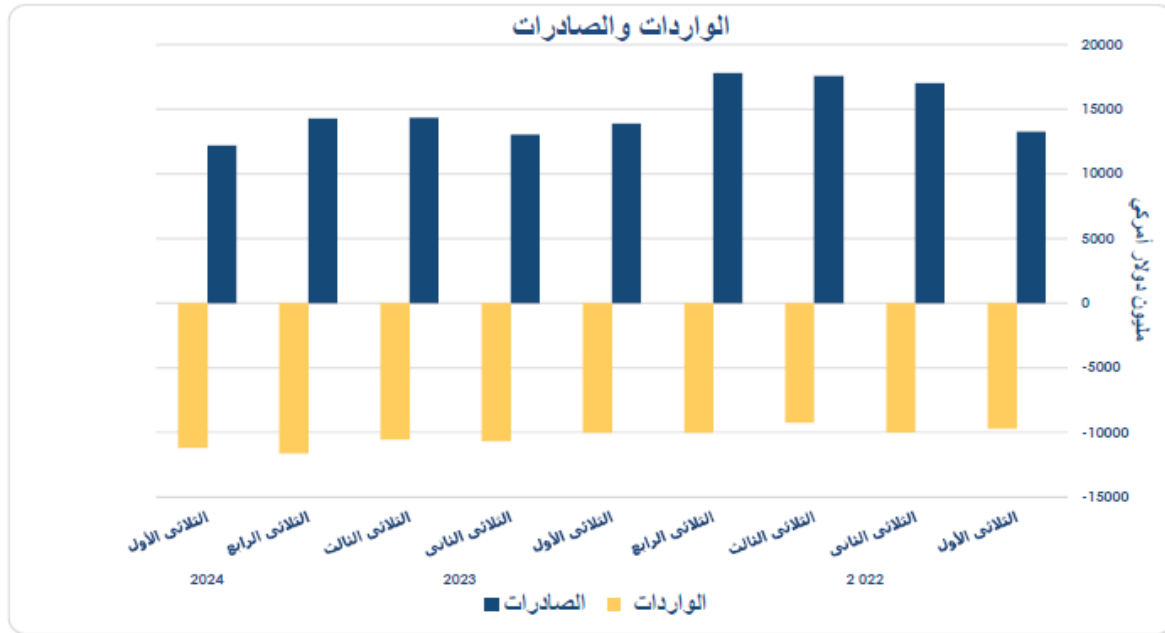
ابتداءً من سنة 2020، بدأت نسب مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات تشهد تحسناً واضحاً، حيث بلغت 9.49% سنة 2020، لترتفع إلى 12.38% سنة 2021. ويمثل هذا التحول علامة إيجابية على تحسن نسبي في بيئة التصدير غير النفطية، والتي قد تكون انعكاساً مباشراً لتطور آليات العمل الجمركي، خاصة من حيث تبسيط الإجراءات، والاعتماد على الأنظمة الإلكترونية، وتحسين ظروف المعاملات الجمركية، فضلاً عن السياسات الحكومية الرامية إلى تشجيع الإنتاج المحلي الموجه للتصدير.

يمكن تفسير هذا التحسن الملحوظ في السنوات الأخيرة بوجود علاقة إيجابية بين جهود عصرنة قطاع الجمارك وتحسين أداء التجارة الخارجية، خاصة في جانب الصادرات غير النفطية. فقد ساهم تطوير المنظومة الجمركية، من خلال إدخال الرقمنة، وتسهيل الإجراءات، وتدريب الموارد البشرية، في إزالة الكثير من العقبات التي كانت تعيق انسياب السلع المصدرة، مما أدى إلى ارتفاع تدريجي في مساهمة هذه الصادرات ضمن الناتج الوطني الإجمالي.

يتضح من خلال تحليل هذه المؤشرات أن عصرنة قطاع الجمارك كان لها دور ملموس في تحسين نسب الصادرات خارج المحروقات، لكنها تظل غير كافية لتغيير البنية الاقتصادية المعتمدة على الريع النفطي. لذا فإن تعزيز هذا المسار يتطلب المزيد من التنسيق بين السياسات الجمركية والاقتصادية والإنتاجية، بهدف توسيع قاعدة التصدير وتنويع المنتجات الوطنية القابلة للتنافس في الأسواق الخارجية.

الفصل الثاني

الاطار التطبيقي دراسة تحليلية



الشكل رقم 02: تطور التجارة الخارجية من 2022-2024

من خلال الرسم البياني¹، نلاحظ أن كل من الواردات (بالأصفر) والصادرات (بالأزرق) تتسم بمنحنى متقارب في الحجم طيلة الفترة المعروضة من 2022 إلى سنة 2024 وهذا ما يعكس استمرار اعتماد الاقتصاد الجزائري على المبادلات التجارية مع الخارج في صورة لتنويع الصادرات خارج اطار المحرققات، ومع ذلك يظهر لنا من خلال المنحنى أن الصادرات كانت في معظم الفصول أعلى من الواردات، وهو ما يمكن أن يعكس فائضاً تجارياً إيجابياً في بعض الفترات.

في مجال تطور الصادرات عرفت الصادرات الجزائرية ارتفاعاً ملحوظاً في الربع الثالث من سنة 2022، حيث سجلت أعلى قيمة مقارنة بباقي الفصول، ثم حافظت على مستوى مرتفع نسبياً خلال الفصلين الرابع من 2022 والأول من 2023. يُمكن تفسير هذا التحسن جزئياً باستمرار ارتفاع أسعار المحروقات عالمياً، إلى جانب تحسن أداء الصادرات غير النفطية نتيجة سياسات تحفيزية وتسهيلات جمركية.

¹ إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للجمارك الجزائرية (DGD)، النشرات الفصلية لإحصائيات التجارة الخارجية-2022 (2024).

الفصل الثاني

الاطار التطبيقي دراسة تحليلية

أما في مجال تطور الواردات فيمكن القول بأن الواردات الجزائرية ظلت مستقرة نسبياً طيلة الفترة، مع تسجيل أدنى مستوياتها في الربع الثالث من سنة 2023، ثم عادت لترتفع قليلاً خلال الربع الرابع من نفس السنة. قد يُعزى هذا الانخفاض المؤقت إلى السياسات الحكومية الموجهة نحو ترشيد الواردات، ودعم المنتجات المحلية، فضلاً عن الرقابة الجمركية الأكثر صرامة، وهو ما يتماشى مع جهود الدولة في تقليص العجز التجاري.

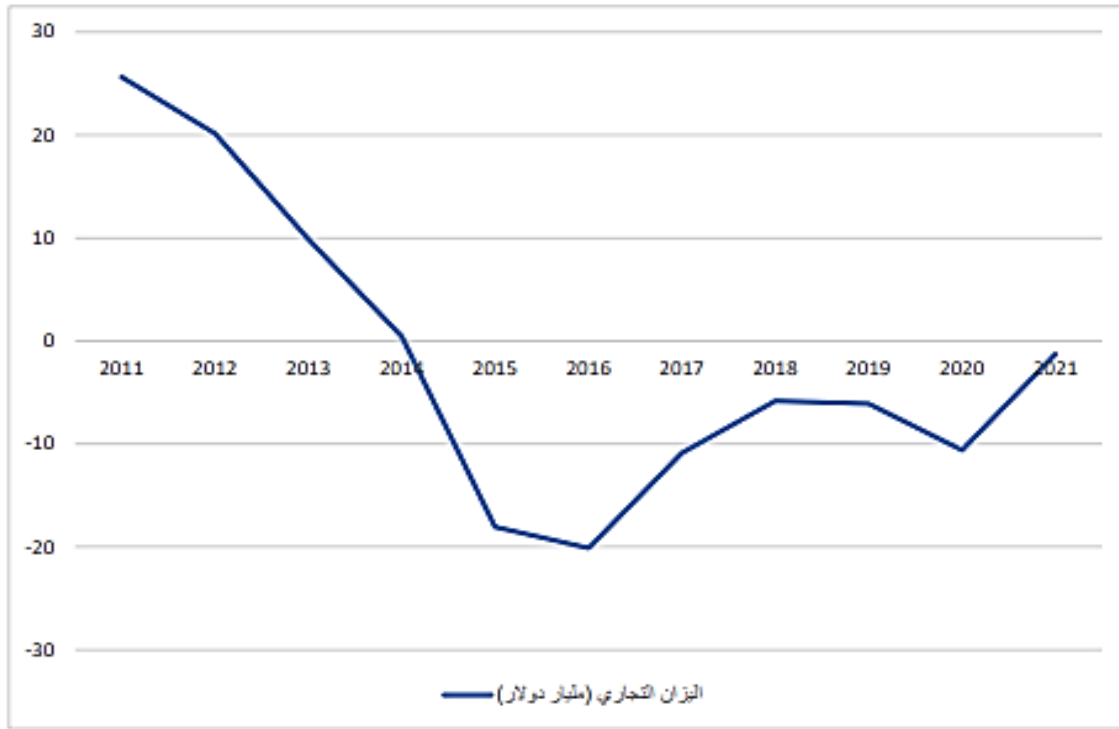
في ذات السياق الفارق الظاهر بين قيم الصادرات والواردات في معظم الفصول يوحي بتحسين نسبي في الميزان التجاري، خصوصاً إذا ما استمر التوجه نحو تحسين آليات الرقابة الجمركية، وتبسيط الإجراءات، وتفعيل الرقمنة. يمكن القول إن هذا التحسن يعكس إلى حد ما نتائج السياسات الهادفة إلى عصنة قطاع الجمارك كوسيلة لدعم الصادرات من جهة، وترشيد الواردات من جهة أخرى.

وإذا ما استمرت الجزائر في تعزيز إجراءات العصنة الجمركية وربطها بإصلاحات اقتصادية أوسع تشمل تحسين الإنتاج الوطني وتنافسيته، فإن منحي الصادرات قد يعرف تطوراً أكثر استقراراً، مع إمكانية تقليص تدريجي للفاخرة الاستيرادية. ويبدو أن الاتجاه نحو التحول الرقمي والتنسيق بين المؤسسات المعنية بالتجارة الخارجية بدأ ينعكس فعلياً على الأداء التجاري للبلاد.

الفصل الثاني

الاطار التطبيقي دراسة تحليلية

ثانيا: تطور الميزان التجاري



1

الشكل رقم 03: تطور الميزان التجاري من 2011- 2021

من خلال الشكل الذي يوضح تطور الميزان التجاري الجزائري من 2011 إلى 2021 حيث يُظهر المنحنى البياني أن الميزان التجاري الجزائري عرف خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2015 تراجعًا حادًا، حيث انتقل من فائض معتبر يقارب 25 مليار دولار سنة 2011 إلى عجز يتجاوز 20 مليار دولار سنة 2015. ويُعزى هذا التدهور إلى انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية، باعتباره المصدر الأساسي للعملة الصعبة في الجزائر، إضافة إلى ضعف بنية الصادرات خارج المحروقات واستمرار الاعتماد المفرط على المنتجات المستوردة لتلبية الحاجيات الوطنية، دون وجود ضوابط فعالة للحد من النزيف التجاري آنذاك.

¹ إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر، التقرير السنوي حول الوضعية الاقتصادية والمالية 2011-2021).

الفصل الثاني

الاطار التطبيقي دراسة تحليلية

ابتداءً من سنة 2016، بدأ الميزان التجاري يعرف تحسناً نسبياً، تجلّى في تقليص حجم العجز تدريجياً. ويُلاحظ أن السنوات من 2017 إلى 2019 شهدت نوعاً من الاستقرار في مستوى العجز، الذي ظل يتراوح بين -10 و-13 مليار دولار. ويمكن تفسير هذا التحسن الجزئي ببداية تطبيق إجراءات متعلقة بترشيد الواردات، وظهور أولى بوادر عصرنة المنظومة الجمركية، بما في ذلك إدخال أنظمة إلكترونية جديدة وتفعيل آليات مراقبة أكثر فاعلية على المعابر الحدودية والموانئ.

ثم شهدت سنتا 2020 و2021 تحسناً ملحوظاً في الميزان التجاري، حيث تقلّص العجز في 2020 ليصل إلى مستويات أقل، قبل أن يعود الميزان إلى تحقيق فائض طفيف سنة 2021. ويُعد هذا التطور الإيجابي ثمرة لعدة عوامل، من بينها تعافي أسعار الطاقة بعد أزمة كوفيد-19، وكذلك تصاعد وتيرة الإصلاحات الجمركية، التي شملت تبسيط الإجراءات، تحسين الرقابة الإلكترونية، وتسهيل عمليات التصدير، خاصة في القطاعات غير النفطية التي بدأت تساهم تدريجياً في تقليص الاعتماد على الواردات.

وفي تحليل دلالة العلاقة بين عصرنة الجمارك وتطور الميزان التجاري تُبرز المعطيات الإحصائية أن التحسن الذي شهده الميزان التجاري في السنوات الأخيرة يتقاطع مع تطبيق حزمة من الإصلاحات المرتبطة بعصرنة الإدارة الجمركية. فقد ساهم هذا التحديث في الحد من التلاعبات، وتقليص آجال الجمركة، وتعزيز الشفافية، مما مكّن من تقنين عمليات الاستيراد وتحفيز الصادرات. وعليه، يُمكن اعتبار عصرنة الجمارك أحد العوامل المؤثرة في تحسين وضعية التجارة الخارجية وتخفيف حدة العجز التجاري.

يظهر تطور الميزان التجاري خلال العقد الماضي أن الاقتصاد الجزائري مرّ بفترات حرجية، غير أن بداية التغيير ظهرت بوضوح خلال المرحلة الأخيرة، وهو ما يعكس فعالية التوجه نحو إصلاح وعصرنة قطاع الجمارك كرافعة لتحسين أداء التجارة الخارجية. ومن شأن تعميق هذه الإصلاحات وتوسيع نطاقها أن يساهم في دعم التوازن التجاري، وتحقيق الأمن الاقتصادي للبلاد على المدى المتوسط والبعيد.

الفصل الثاني

الاطار التطبيقي دراسة تحليلية



الشكل رقم 24¹: تطور بنود الميزان التجاري من 2019-2023

من خلال الرسم البياني أعلاه والذي يمثل تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2019-2023) نلاحظ، أن أعلى فائض في الميزان التجاري سُجل سنة 2022 بقيمة 26.96 مليار دولار، نتيجة لارتفاع الصادرات إلى 65.72 مليار دولار مقابل واردات بلغت 38.76 مليار دولار بعجز قدره -38.76 مليار دولار، وجاءت سنة 2023 في المرتبة الثانية بفائض قدره 12.71 مليار دولار حيث بلغت الصادرات 55.55 مليار دولار والواردات 42.84 مليار دولار بعجز -42.84 مليار دولار، تليها سنة 2021 بفائض محدود جداً قدره 1.23 مليار دولار مع صادرات بلغت 38.64 مليار دولار وواردات 37.40 مليار دولار بعجز -37.40 مليار دولار، بينما سجلت سنة 2020 عجزاً في الميزان التجاري بقيمة -13.49 مليار دولار حيث بلغت الصادرات 21.93 مليار دولار والواردات 35.42 مليار دولار بعجز -35.42 مليار دولار، وأخيراً سنة 2019 التي شهدت أكبر عجز بقيمة -9.00 مليار دولار مع صادرات بلغت 35.32 مليار دولار وواردات 44.32 مليار دولار بعجز -44.32 مليار دولار.

التفسير الاقتصادي

¹ عداد الباحث بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للجمارك الجزائرية (DGD) والديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، تقارير التجارة الخارجية (2019-2024).

الفصل الثاني

الاطار التطبيقي دراسة تحليلية

تشير هذه المؤشرات إلى تقلبات حادة في الأداء التجاري الخارجي خلال هذه الفترة، حيث يعكس التحسن الملحوظ في سنتي 2022 و 2023 تأثير الظروف الجيوسياسية العالمية وارتفاع أسعار المحروقات بشكل استثنائي، مما أدى إلى زيادة عائدات الصادرات بشكل كبير رغم عدم تغير كميات الإنتاج بنفس النسبة، كما يلاحظ أن سنة 2020 شهدت أسوأ أداء نتيجة للأزمة الصحية وانهيار أسعار البترول عالمياً، مما أثر سلباً على الصادرات وزاد من الضغط على الاحتياطات الخارجية، في حين أن سنة 2021 شهدت بداية التعافي التدريجي مع تحسن طفيف في الأسعار والطلب العالمي، ويُلاحظ أيضاً أن الواردات حافظت على مستوى مرتفع نسبياً في جميع السنوات مما يعكس اعتماد الاقتصاد على الاستيراد في تلبية الاحتياجات الأساسية.

خلاصة الفصل :

الفصل الثاني

الاطار التطبيقي دراسة تحليلية

خلاصة هذا الفصل أن الجهود التي بذلتها الجزائر في مجال عصرنة القطاع الجمركي قد شكّلت محورًا أساسيًا في تحسين أداء التجارة الخارجية خلال الفترة (2019-2025). فقد شملت هذه العصرنة ثلاثة أبعاد رئيسية: تشريعية، تنظيمية، وتكنولوجية، تجسدت في تحديث القوانين الجمركية بما يتوافق مع المعايير الدولية، وإعادة هيكلة المصالح الجمركية، إضافة إلى إدخال الأنظمة الرقمية الحديثة مثل SIGAD و ASYCUDA World و E-Gress.

على المستوى العملي، أثبتت النتائج أن هذه الإصلاحات ساهمت في تسهيل عمليات التصدير من خلال تبسيط الإجراءات وتقليص آجال الجمركة، وفي تحسين مراقبة الواردات عبر اعتماد نظام إدارة المخاطر والتصنيف الإلكتروني للمتعاملين الاقتصاديين، مما انعكس على زيادة الشفافية ومكافحة الغش التجاري. كما بيّن التحليل الإحصائي أن السياسة الجمركية الحديثة ساعدت في تحسين نسبي للميزان التجاري بفضل تطور الصادرات خارج المحروقات وارتفاع فعالية الرقابة على الواردات، رغم استمرار هيمنة قطاع الطاقة على هيكل الصادرات الجزائرية.

الخاتمة

خاتمة:

خلصت هذه الدراسة الموسومة بـ "لور عصرنة القطاع الجمركي في تحسين أداء التجارة الخارجية الجزائرية (2019-2025)" إلى أن الجهود المبذولة في مجال تحديث وتطوير الإدارة الجمركية قد أثمرت عن نتائج ملموسة، وإن كانت بدرجات متفاوتة بين مجالات الصادرات والواردات والميزان التجاري.

فبخصوص الفرضية الأولى، تبين أن عصرنة الجمارك عبر اعتماد الأنظمة الرقمية كـ *ASYCUDA World* و *E-Gress* وتفعيل الشباك الإلكتروني، ساهمت فعلياً في تسهيل عملية التصدير من خلال تقليص آجال الجمركة وتبسيط الإجراءات الإدارية، مما انعكس على ارتفاع نسبي في الصادرات خارج المحروقات، رغم بقاء هيمنة قطاع الطاقة على إجمالي الصادرات الجزائرية.

أما الفرضية الثانية، فقد أظهرت النتائج أن الرقمنة وتطبيق أدوات المراقبة الحديثة مكّنت من تحسين ضبط الواردات ومراقبة تدفقات السلع بدقة أكبر، خاصة عبر نظام تسيير المخاطر والتصنيف الإلكتروني للمتعاملين، وهو ما ساعد على الحد من بعض مظاهر الغش التجاري والتصريح غير الدقيق.

وبخصوص الفرضية الثالثة، فقد تم التأكد جزئياً من أن الإصلاحات الجمركية ساهمت في تحسين الميزان التجاري خلال بعض السنوات، خاصة بعد 2021، نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة وتنامي الصادرات غير النفطية، إلا أن الأثر ظل محدوداً بسبب ضعف التنويع الاقتصادي وتذبذب السوق العالمية.

وعليه، يمكن القول إن عملية عصرنة القطاع الجمركي في الجزائر شكّلت عاملاً إيجابياً ومهماً في دعم التجارة الخارجية، من حيث الشفافية وسرعة المعاملات ودقة الإحصائيات، غير أن فعاليتها تبقى مرتبطة بمدى تطور القاعدة الإنتاجية الوطنية وقدرتها على خلق عرض تصديري متنوع وقابل للمنافسة الدولية.

النتائج الرئيسية التي توصلت إليها الدراسة تشمل:

1. تحسين مراقبة الواردات :أتاح استخدام أجهزة الفحص بالأشعة السينية، وأنظمة التتبع الرقمية، وقواعد البيانات المركزية، مراقبة أدق وأكثر سرعة للسلع المستوردة، مما قلل من دخول المنتجات غير المطابقة للمواصفات، وحماية المستهلكين.

2. مكافحة الغش والتهريب :أسهمت الأدوات الحديثة في ضبط المخالفات بسرعة وفعالية، كما أظهرت الإحصائيات لعام 2024 ضبط أكثر من 1,579 مركبة متورطة في أنشطة تهريب، بزيادة 25% عن العام السابق، ما يعكس فعالية التكنولوجيا في تعزيز الأمن الاقتصادي.

3. تقليص البيروقراطية :ساهمت الأنظمة الرقمية مثل "النافذة الواحدة" والتصاريج عن بعد في تسريع الإفراج عن البضائع، تقليص تكاليف الإجراءات، وتحسين مناخ الاستثمار، حيث بلغت واردات الجزائر في الربع الثالث من 2024 نحو 11.411 مليار دولار، بزيادة 7.97% عن الربع الثاني.

4. تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية :ساعدت عصرنه الجمارك في رفع مستوى الثقة لدى المتعاملين، تحسين سمعة البضائع الجزائرية في الأسواق الخارجية، وتسهيل دخولها إلى أسواق جديدة.

التوصيات المقترحة لتعزيز أثر عصرنه الجمارك على التجارة الخارجية:

1. استمرار تحديث البنية التحتية الرقمية :مثل تعميم الأنظمة الإلكترونية على جميع المنافذ الجمركية وتطوير برامج الذكاء الاصطناعي لمراقبة الشحنات.

2. تدريب الموارد البشرية الجمركية :لضمان الاستفادة القصوى من التقنيات الحديثة وتحسين جودة الأداء الرقابي والخدمي.

3. تعزيز التعاون مع الهيئات الاقتصادية :لتسهيل التصدير وتشجيع المتعاملين على الالتزام بالقوانين، مع تقديم حوافز للمصدرين غير النفطيين.
4. تحسين الإجراءات القانونية :لضمان سرعة البت في المخالفات الجمركية والتقليل من التعقيدات البيروقراطية التي قد تواجه المستوردين والمصدرين.
5. توسيع نطاق الرقابة الذكية :باستخدام قواعد البيانات المتكاملة وأنظمة تتبع الشحنات، لضمان مراقبة دقيقة للسلع المستوردة وتسهيل العمليات التصديرية.

في الختام، يتضح أن عصرنة إدارة الجمارك ليست مجرد تحول تقني، بل استراتيجية وطنية لتعزيز التجارة الخارجية، دعم الاقتصاد الوطني، ورفع القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية، مع مراعاة المستجدات العالمية ومتطلبات السوق الدولية. استمرار هذه الجهود سيضع الجزائر في موقع أفضل على خريطة التجارة العالمية، و يتيح للمصدرين فرصة أكبر للتوسع والنمو خلال السنوات القادمة.

آفاق الدراسة :

تشير نتائج الدراسة إلى أن عصرنة إدارة الجمارك الجزائرية قد وضعت الأساس لتحقيق تجارة خارجية أكثر فعالية وانفتاحاً، مع ضمان حماية الاقتصاد الوطني والمستهلكين. ومع ذلك، تظل هناك العديد من الفرص المستقبلية لتطوير هذه الإصلاحات وتعزيز أثرها على التجارة والصادرات غير النفطية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. توسيع الرقمنة والتكامل بين الأجهزة الحكومية :يمكن للجزائر تطوير أنظمة أكثر تكاملاً بين الجمارك، وزارة التجارة، والبنوك، لضمان سرعة أكبر في الإفراج عن الشحنات وتحسين متابعة الصادرات والواردات.
2. تعزيز الذكاء الاصطناعي والتحليلات الرقمية :اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحليلات المتقدمة يمكن أن يساهم في التنبؤ بالمخاطر الجمركية، رصد الشحنات المشبوهة، وتحليل حركة التجارة الخارجية بكفاءة أعلى.

3. تطوير قدرات الموارد البشرية :التدريب المستمر للموظفين الجمركيين على أحدث التقنيات وأساليب الرقابة يضمن زيادة دقة وكفاءة العمل، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمتعاملين الاقتصاديين.

4. تعزيز الشراكات الدولية :الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في تبسيط الإجراءات الجمركية ومكافحة التهريب، بالإضافة إلى توقيع اتفاقيات تعاون مع الدول الشريكة لتسهيل حركة البضائع، سيعزز من مصداقية النظام الجمركي الجزائري على المستوى العالمي.

5. دعم التجارة غير النفطية وتنويع الاقتصاد :التركيز على تسهيل الصادرات غير النفطية من خلال تبسيط الإجراءات وتقديم حوافز للمصدرين يمكن أن يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق العالمية وتقليل الاعتماد على عائدات المحروقات.

6. متابعة وتقييم الأداء :إنشاء نظام دوري لتقييم أداء الإصلاحات الجمركية، وقياس أثرها على التجارة الخارجية، سيضمن استدامة التحسينات وتحديد نقاط القوة والضعف لتصحيح المسار عند الحاجة.

باختصار، تمثل هذه الآفاق فرصة كبيرة للجزائر لتعزيز فعالية الجمارك وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وتوسيع حصتها في الأسواق الدولية، وضمان بيئة تجارية شفافة وجاذبة للاستثمارات خلال السنوات القادمة

قائمة المراجع

أولاً: الكتب (محلية)

1. جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهرلن للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
2. جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2006.
3. جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، مصر، 1993.
4. حليس عبد القادر، تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2016/2017.
5. الخطيب سامر، إدارة الجمارك وحماية الاقتصاد الوطني، دار وائل، عمان، 2019.
6. رشاد العاصر وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006.
7. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013.
8. عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009.
9. عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، لبنان، 1993.
10. عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2000.
11. عبد الرحمان يسري أحمد وإيمان محمد زكي، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2007.
12. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001.
13. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)، الدار الجامعية، 2008.
14. العبدلي محمد، التجارة الدولية والرقابة الجمركية، المركز العربي للنشر، بيروت، 2021.

15. فيلح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2009.
16. محمد بن ابراهيم التويجري، التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، تونس، 2007.
17. محمد زكي الشافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1989.
18. منصور أحمد، القانون الجمركي وتطبيقاته العملية، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2020.
19. موسى بودهان، النظام القانوني لمكافحة التهريب في الجزائر، نصوص تشريعية وأحكام تنظيمية، دار الحديث للكتاب، الجزائر، 2007.
20. موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
21. نوري موسى شقيري وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
22. يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
23. يونس فاطمة، التكنولوجيا الحديثة ودورها في تطوير العمل الجمركي، منشورات الجامعة، الجزائر، 2022.
24. يونس محمود، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الأردن، 2014.
25. يونس محمود، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2001.

ثانيًا: المذكرات وأطروحات الدكتوراه

1. بركات بهية، آليات محاربة جريمة التهريب، أطروحة دكتوراه علوم في القانون، جامعة الجزائر 1، 2018.
2. بلقاسم بودالي، ظاهرة التهريب الجمركي واستراتيجيات مكافحته، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011.
3. حليس عبد القادر، تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2016/2017.
4. اللحياني ليلي، المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه علوم في القانون الخاص، جامعة الجزائر 1، 2017.
5. مراد زايد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2005/2006.

ثالثًا: المجلات والدوريات

1. عبد العالي بورويس، تقييم مسار الإصلاح الجمركي في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 27، العدد 1، 2016.
2. عبد الكريم كيبش، عبد الكريم خميسي، دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التحديات الراهنة-حالة الجزائر، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، العدد 13، 2017.
3. عيسى بوراوي، عمار ميلودي، التحول إلى الجمارك الرقمية كمدخل لتحقيق السلطة الاستراتيجية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة محمد بوشاف المسيلة، العدد 8، 2017.
4. غزالي نصيرة، تكييف مهام إدارة الجمارك مع الاتفاقيات والمنظمات الجمركية وسبل عصرنتها لتحسين نشاطاتها الجمركية، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، المجلد 5، العدد 1، 2021.
5. غمشي سعيد، مهدي العربي، الإصلاح الجمركي: مجالاته وأدواته، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، جامعة وهران 2، المجلد 9، العدد 2، 2020.

رابعًا: المراجع الأجنبية

1. La douane au service de l'économie, CNID, Douanes Algériennes, 1993.
2. Brika Djamel, Organisation de l'administration des douanes, I.E.D.F, 2013.
3. إليزابيت نتاريل، دور الجمارك في العلاقات التجارية الدولية، دار النشر ITCIS ، الجزائر، 2008.

خامسًا: المواقع الإلكترونية

1. المديرية العامة للجمارك www.douane.gov.dz: اطلع عليه بتاريخ 15 ماي 2025.
2. الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية www.algex.dz: اطلع عليه بتاريخ 15 ماي 2025.
3. الموقع الوطني لوكالة الاستثمار <http://www.andi.org.dz>: اطلع عليه بتاريخ 15 ماي 2025.
4. الجمارك الجزائرية: الأرقام الرئيسية لعام 2024.

